محضر الجلسة رقم (١٤) الأثنين (٢٠١٨/٣/٥) م

عدد الحضور: (٢٢٠) نائباً.
بدأت الجلسة الساعة (١٢:٥٠) ظهراً.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

نبدأ بائتلاف الوطنية) كامل نواف عبود (غير موجود)، جميلة محمد سلطان (غير موجودة)، جنيد محمد عبدالكريم (غير موجود)، حامد عبيد (موجود)، حسن خضير عباس (موجود)، زيتون حسين مراد (موجودة)، شعلان عبد الجبار (موجود)، صباح عبد الرسول عبد الرضا (موجودة)، عبد الرحيم جاسم محمد مطلك (غير موجود)، عبد الكريم علي عبطان (غير موجود)، عبد الكريم محمد كزنزان (غير موجود)، عبد الله حسن رشيد (غير موجود)، عدنان عبد المنعم رشيد (موجود)، كاظم عطية كاظم (موجود)، محمود داود سلمان (غير موجود)، ميسون سالم فاروق (موجودة)، نايف مكيف (غير موجود)، صفاء جار الله (غير موجود)، استاذ (نيازي) أي شخص يدخل أعلمني حتى أُعلنهُ ليتم تثبيتهُ.(
تحالف القوى الوطنية (احمد عبد حمادي شاوش المساري (غير موجود)، احمد عطية احمد (غير موجود)، فارس عبد العزيز محمد(موجود)، انتصار علي خضير (موجودة)، ميزر حمادي سلطان (غير موجود)، زاهد محمد سلطان (غير موجود)، طالب عبد الكريم محمود (غير موجود)، طلال خضير عباس (غير موجود)، ظافر ناظم سلمان (غير موجود)، عائشة غزال (موجودة)، عبد القهار مهدي محمد (غير موجود)، يتم استدعائهم جميعهم موجدين، ولكنهم ليسوا داخل القاعة، عز الدين عبدالله (غير موجود)، سيد (صفاء وجنيد الكنزان) (موجودين) يتم تثبيت أسمائهم، علي جاسم محمد المتيوتي (غير موجود)، نجم عبدالله صغير (غير موجود)، محاسن حمدون (غير موجودة)، فرح باسل (موجودة)، سميعة محمد (موجودة)، محمد ناصر دلي (موجود)، مطشر حسين (غير موجود)، نجاة ساير (موجودة)، نورة سالم البجاري (غير موجودة)، أمل مرعي (غير موجودة)، بدر محمد فحل (موجود)، ساجدة محمد يونس (موجودة)، سالم مطر (غير موجود)، عادل خميس (غير موجود)، عبد الرحمن حسن خالد (غير موجود)، لقاء مهدي (موجودة)، محمد علي تميم (غير موجود)، محمد نوري (موجود)، رعد حميد كاظم (غير موجود) حال دخولهُ يُثبت، صلاح مزاحم (موجود)، عادل عدنان حسن (موجود)، ناهدة زيد منهل الدايني (غير موجودة)، خالد حمد علاوي (موجود)، اشواق سالم (موجودة)، فارس طه فارس (موجود)، غيداء سعيد (موجودة)، نهله جبار (موجودة)، ضياء محي (غير موجود)، غازي فيصل نجرس (موجود) لكن يوعز بالدخول ويُثبت عدم الحضور الى حين دخول القاعة، غادة محمد نوري (موجودة)، سعدون الدليمي (غير موجود)، احمد اسماعيل المشهداني (غير موجود)، صفاء عدنان الغانم (موجود.((

أئتلاف المواطن) حامد موسى احمد الخضري (موجود)، حمدية عباس الحسيني (غير موجودة)، السادة النواب، السيد (عمار طعمة) نحنُ الآن في طور قراءة الأسماء، الجدول لغاية الآن غير موزع الآن سوف نوزعهُ، عبد الكريم عبد الصاحب (غير موجود)، عبد الهادي محمد تقي (غير موجود)، عهود الفضلي (غير موجودة)، محمد علي حسين (موجود)، فرات محسن سعيد (موجود)، منوى شويش (موجودة)، منى قاسم (موجودة)، هاشم راضي (موجود.((
كتلة الحكمة النيابية) احلام سالم ثجيل (موجودة)، بان عبد الرضا (موجودة)، حبيب حمز (موجود)، حسن خلاطي (موجود)، خديجة وادي (غير موجودة)، رحيم صيهود (موجود)، سالم صالح (موجود)، سليم شوقي (موجود)، عبير عيسى (موجودة)، عزيز كاظم (موجود)، علي غركان عامر (غير موجود)، فرات محمد (موجود)، فالح ساري (غير موجود)،فيصل غازي (غير موجود)، عهود الفضلي في كتلة المواطن تُثبت (موجودة)، محمد كاظم (موجود)، نيازي معمار (موجود.((
أئتلاف دولة القانون) ابتسام هاشم (موجودة)، احمد سليم (غير موجود)، احمد طه ياسين (غير موجود)، احمد طه الشيخ (غير موجود)، ميثاق ابراهيم (موجودة)، ازهار عمران (موجودة)، اسكندر وتوت (موجود)، اقبال عبد الحسين (موجودة)، امل عطية (موجودة)، انتصار الغريباوي (موجودة)، ايمان رشيد (موجودة)، بهاء هادي (غير موجود)، جبار عبد الخالق العبادي (موجود)، عادل رشاش (موجود)، حسن محسن جايد (موجود)، يُثبت النائب بهاء هادي احمد (موجود)، محمد حمزة جار الله (موجود)، حسين احمد هادي (موجود)، احمد جاسم الاسدي (غير موجود)، حيدر حسن جليل (غير موجود)، حيد مطلك عبد الصاحب (موجود)، احمد صلال عزيز (موجود)، خالد عبيد جازع (غير موجود)، خلف عبد الصمد (موجود)، رحاب نعمة (غير موجودة)، رزاق عبد الأئمة (موجود)، رزاق محيبس (غير موجود)، رسول راضي (موجود)، رشيد عبود (موجود)، رعد فارس (موجود)، رياض عبد الحمزة (موجود)، احمد عطية السلماني (موجود) يُثبت، زينب عارف البصري (غير موجودة)، زينب وحيد (غير موجودة)، ستار جبار غانم (غير موجود)، سعاد جبار (موجودة)، سعاد حميد (موجودة)، سميرة جعفر (موجودة)، سهام موسى (موجودة)، صادق حميدي (غير موجود)، صالح صادق (غير موجود)، صالح مهدي مطلب (موجود)، طالب شاكر (موجود)، طه هاتف الدفاعي (موجود)، خديجة جابر الموسوي (غير موجودة)، عالية نصيف (موجودة)، عامر حسان (موجود)، عباس مطيوي (موجود)، عباس حسن موسى (موجود)، عبد الاله النائلي (موجود)، عبد الحسين مجهول

(موجود)، عبد السلام المالكي (غير موجود)، قاسم حسن ساجد (موجود)،عبد الهادي موحان عبد الله (موجود)، عبود وحيد (غير موجود)، عدنان رميض خرنوب (غير موجود)، عدنان الاسدي (غير موجود)، حيدر ستار فرحان (غير موجود)، كم العدد الآن؟ العدد لدينا الآن (٢٢٠) ننتهي من القراءة ونعاود مرة ثانية أذا ما أختل النصاب بالقراءة مجدداً، استمر، فيصل غازي في كتلة الحكمة (موجود)، دولة القانون فقط، الأحرار لا زالت، علي حسين رضا (موجود)، علي فيصل الفياض (موجود)، علي لفته فنغش (غير موجود)، علي محمد شريف (موجود)، علي محمد الحسين الأديب (موجود)، علي معارج (موجود)، علي نور علي (موجود)، عمار الشبلي (غير موجود)،عواطف نعمة (غير موجودة)، فاضل فوزي (موجود)، فاطمة سلمان (موجودة)، فالح حسن (غير موجود)، فردوس ياسين العوادي (غير موجودة)، مهدي حسين (موجود)، كاظم حسن الصيادي (موجود)، حمدان محمد (موجود)، محمد سعدون حاتم (غير موجود)، كامل ناصر سعدون (موجود)، مع حفظ الألقاب، نحنُ نذكر الأسماء المجردة، محمد عباس سلمان (موجود)، محمد كون (موجود)، محمد ناجي (موجود)، محمود صالح (موجود)، منال وهاب (غير موجودة)، منصور البعيجي (غير موجود)، منى صالح (موجودة)، موفق باقر (موجود)، ناظم كاطع الساعدي (غير موجود)، أيضاً يُثبت عبد الكريم عبد الصاحب كتلة المواطن (موجود)، النائب عدنان الأسدي (موجود)، ناهدة حميد لفته (غير موجودة)، ندى جاسم (موجودة)، شامل كهيه (غير موجود)، هدى سجاد (غير موجودة)، هشام عبد الملك سهيل (موجود)، هناء تركي (غير موجودة)، يُثبت النائب عبد القهار السامرائي (موجود)، ياسر عبد صخيل (غير موجود)، نهلة حسين (موجودة)، خولة منفي (موجودة)، عبد الجبار رهيف (غير موجود).((

السيدات والسادة، أذا تسمحون نحن لم نقرأ لغاية الآن وسوف نقرأ، في هذه الجلسة أئتلاف الأحرار، تحالف الإصلاح الوطني، أئتلاف الفضيلة والنخب المستقلة، تجمع الكفاءات والجماهير، أئتلاف العراق، كتلة عراق المستقبل، المكون الصابئي، تحالف نينوى الوطني، الجبهة التركمانية، التضامن في العراق، المكون الصابئي، تحالف صلاح الدين، حزب الدعوة الإسلامية تنظيم الداخل، تيار الدولة العادلة، قائمة الرافدين، المجلس الشعبي الكلداني السرياني الأشوري، كتلة الوركاء، الحركة اليزيدية من أجل الإصلاح، مجلس احرار الشبك، التحالف المدني الديمقراطي، كتلة صادقون، نواب مستقلون، كتلة نينوى العراق، تجمع العدالة والوحدة، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، التحالف الكردستاني في نينوى، وقائمة السلام الكردستانية، حركة التغيير، الجماعة الإسلامية الكردستانية، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، سيتم قراءة أسمائهم لاحقاً، الآن أكتمل النصاب سنشرع بالجلسة رقم (١٤).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الرابعة عشرة، الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني .نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

–النائب احمد عطية احمد السلماني-:

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، كما تعلمون جدول أعمال اليوم فيه ما يقارب (٤٤) فقرة، ولكن بعض الفقرات تحتاج إلى عملية تصويت وهي مهمة، الجدول يوزع، هو ذات الجدول في الجلسة (٣١)، هو نفسه كما هو لكن توجد فيه فقرات تحتاج إلى تصويت واليوم سوف نمررها، وعليه أصبح الرأي أن نبدأ في الفقرات البسيطة التي تحتوي على مادتين، مادتين ثلاثة أو أربعة مواد ونمرر بقية الفقرة الأولى.

***الفقرة الأولى: التصويت على مقترح قانون التعديل الأول لقانون المختارين رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.(اللجنة القانونية.(**

ونأتي بعدها على قانون جهاز مكافحة الإرهاب، وبعد ذلك، تفضلوا، مادتين، هي والتي بعدها ثلاثة مواد والتي بعدها أربعة مواد والتي بعدها (١١) مادة، والذي بعدها تفضلوا، النفط الوطنية مهمة، حماية المعلمين والمدرسين مهمة، هذا كله متوقف على بقاءكم، أرجوكم نبقى جميعاً ونمرر كل المشاريع، تفضلوا النفط الوطنية من اهم التشريعات، والآن سوف نبدأ فيها بعد جهاز مكافحة الإرهاب، تفضلوا. قانون المختارين تفضلوا، كل الأشياء مهمة، وقانون المعلمين بعد شركة النفط الوطنية والرياضيين طبعاً من المشاريع الأساسية، نعم تشريعات الرياضة، أرجوكم ساعدونا في البقاء، النائبات أريد أن أقول شيء نحن واضعين كامرة على الباب الذي يخرج منه النائب، بعد أذنكم، وسنضطر إلى إخراج الأسماء حال اختلال النصاب، أرجوكم ساعدونا في البقاء لا تمام الجدول.

–النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي (نقطة نظام-:(

يوم السبت الماضي أقرينا الموازنة، وكان فيها بعض الأمور مع الأسف مع فرحتنا بتمرير الموازنة، كان هناك أمور مهمة جداً، ما سمح لنا أن نتكلم بها، من ضمنها نحن في مرحله نحتاج إلى وجودنا في منظمة اليونسكو وان نعزز هذا الوجود، لأننا نريد إدراج بابل في لائحة التراث العالمي، عندنا مشاكل كبرى في الآثار في نينوى، عندنا المناهج الدراسية ثلاث سنوات داعش تبث سم بعقول الأطفال إلى الآن ما عندنا مناهج تربوية، التي تعلم الأطفال ما هو الصحيح، ونحتاج إلى تعزيز موقعنا في اليونسكو ويفترض أن لا نسحب ممثلنا في اليونسكو، لن يسمح لي بالكلام بهذا

الأمر، وان متأكد أن أعضاء مجلس النواب لو سمح لي بالكلام لتبيان وجهات النظر لفهم أهمية هذه لحاجة، لن يسمح لي بالكلام بالإضافة إلى هذا السيد رئيس اللجنة المالية تكلم معي بطريقة غير مقبولة، وهو نائب وأنا نائبة وإذا بالعمر أنا أكبر منه اصلاً، لذا أرجو الاعتذار وأرجو طرح القضية على أعضاء مجلس النواب، لان هذا يضر بالعراق، عدم وجود تمثيل حقيقي للعراق في اليونسكو.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
اولاً نحن نُكبر حرص جنابكم وحرص السادة والسيدات أعضاء المجلس على مصلحة العراق عموماً، وايضاً بالفقرات التي تتعلق بالتراث والثقافة، وبالتالي إذا كان هناك ما صدر مما يستوجب اعتذار سواء من إدارة الجلس أو حتى من اللجنة المالية، الاعتذار حاصل، لكن بالقدر الذي يحفظ تمرير الموازنة، وايضاً نعتبر أنها مسألة مهمة.

-النائب محسن سعدون احمد سعدون-:

يقرأ مقترح قانون التعديل الأول لقانون المختارين رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.

يقرأ المادة (١) من مقترح قانون التعديل الأول لقانون المختارين رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب جبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي-:

يقرأ المادة (٢) من مقترح قانون التعديل الأول لقانون المختارين رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يقرأ الأسباب الموجبة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون التعديل الأول لقانون المختارين رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.(

***الفقرة رابعاً: التصويت على مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦. (لجنة الأمن والدفاع.(**
السيدات والسادة، اولاً لا نستطيع الآن نقاط نظام فقط أقول شيء، أعطيكم الفرص جنابكم تتحدثون. الآن الدائرة الإعلامية تُغلق لحين اكتمال عمليات التصويت على مجمل القوانين، الدائرة الإعلامية تُغلق، هذه ملاحظة مهمة.

-النائب إسكندر جواد حسن وتوت-:

نحن عملنا كتاب إلى اللجنة القانونية حول قانون تعديل المخاتير، المختار تعتبر الخدمةُ خدمة فعلية لغرض التقاعد والترقية، ويعتبر من تاريخ صدور الأمر الإداري حسب قانون التقاعد الموحد رقم (٩) لسنة ٢٠١٤، كل من استلم مكافأة وأجر يعتبر نافذ المفعول لغرض الترقية والتقاعد هذا الأمر.

-النائب حاكم عباس موسى الزاملي-:

يقرأ مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.

يقرأ المادة (١) من مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب حاكم عباس موسى الزاملي-:

يقرأ المادة (٢) من مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب حاكم عباس موسى الزاملي-:

يقرأ المادة (٣) من مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب حاكم عباس موسى الزاملي-:

يقرأ المادة (٤) من مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

يقرأ الأسباب الموجبة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على الأسباب الموجبة.

تصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون التعديل الأول لقانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦.(

***الفقرة الثالثة عشرة: التصويت على مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية. (لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية.(**
أرجوكم اللجان بعد أتمامها تبقى ممكن، أن تتفضلون طبعاً هذا، بعدها قانون حماية المعلم، الآن اللجنة المختصة فيما يتعلق بشركة النفط الوطنية تبدأ بقراءة مشروع القانون.

-النائب علي معارج صويدج طاهر-:

يقرأ مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (١)، المادة المضافة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب علي معارج صويدج طاهر-:

يقرأ المادة (١) مقترحين من مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
الآن المادة الأولى (١) يوجد فيها مقترحين مقترح (٢) ومقترح (١) حسب النظام الداخلي سوف يعرض للتصويت، من يؤيد المقترح رقم (٢) الفقرة الأولى من المادة؟ تصويت.

السيدات والسادة مرة أخرى.

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

توضيح، المادة (١) تتناول مقترحين المقترح الأولى والثاني متشابهان إلا في مكان مركز الشركة، المقترح الأول يقول يكون مركز الشركة في بغداد، والمقترح الثاني يقول مركز الشركة في البصرة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
إذاً المقترح الثاني معروض للتصويت.

-النائب زاهر ياسين حنش العبادي-:

بالنسبة إلى مقر الوزارة باقية في بغداد، لكن هذه الشركة الوطنية هي دعم لمشروع البصرة العاصمة الاقتصادية، ما ممكن اليوم نشرع قانون هو العاصمة الاقتصادية بدون أن نمول بهذه الجهات، وبالتالي إخوان دعمكم لهذا التصويت نطلب من عندكم التصويت أن يكون مقرها في البصرة، لأن اكبر شركة وطنية لإنتاج النفط.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السيدات والسادة المادة (١) الفقرة (أولاً) يوجد فيها مقترحين.

التصويت على المقترح الثاني مقرها في البصرة.

)تم التصويت بعدم الموافقة.(

التصويت على المقترح الأول مقرها في بغداد.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على المادة (٢) مقترح اللجنة.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على المادة ككل.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب طارق صديق رشيد امين-:

عندي نقطة نظام على تصويت هذا القانون، أرجو الانتباه.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
اللجنة انتم مختلفين مع بعضكم، السيد أبراهيم بحر العلوم تفضل جنابك أحسم الموقف بشرح الأمر أمام المجلس الموقر، رئيس اللجنة موجود، أعطي ملاحظتكِ إلى رئيس اللجنة ليتحدث عنها، أرجوكم، بأي طريقة نُدير الجلسة.

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

المادة التي جاءت من الحكومة تشير إلى أن مركز الشركة في بغداد، ما طلبناه في التعديل في المقترح الأول هو إن هذه الشركة تتمتع بالأستقلالية والشخصية المعنوية والأستقلالية الإدارية والمالية وترتبط بمجلس الوزراء، والخلاف هنا في مركز الشركة، السادة أعضاء مجلس النواب عن محافظة البصرة مع جُل أحترامي لكم وللبصرة، هذه شركة لكل العراق، ممكن أن تفتح فرع كبير في البصرة فيما بعد، ولكن كشركة وطنية تهتم بأستخراج وتسويق النفط العراقي من كافة محافظات العراق يجب ان تكون في بغداد.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

النائب (مازن المازني) ليس بهذه الطريقة، إذا كان لديك رأي أقنع به السادة النواب، لا ترفع صوتك، اللجنة تعرض رأيها، يوجد رأيان أحدهما المجلس يؤيده، لا تُجبر أحد، فلنسمع وجهة نظر أخرى، النائب (خلف عبد الصمد) وبعدها الرأي رأي المجلس.

-النائب خلف عبدالصمد خلف علي-:

حقيقةً أتحدث من الجانب الإداري، سابقاً قبل عام ٢٠٠٣ تم نقل قيادة القوة البحرية إلى بغداد، بعد عام ٢٠٠٣ أصبح الواقع هل من المعقول القيادة البحرية لا يوجد بحر إلا في البصرة والقيادة جالسة في بغداد؟ الآن نقل النفط بالقطار أم بالطائرة أو بالبواخر؟ نقل النفط بالبواخر، هل من المعقول نقل نفط العراق للعالم بالبصرة وبالخليج والإدارة تكون في بغداد، غير معقول المدير في بغداد والعمل يكون في البصرة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أنا الذي عليَ سوف أعرض الرأيين أمام المجلس.

-النائبة فاطمة سلمان زباري الزركاني-:

السادة النواب رجاءَ أنتبهوا على هذه الملاحظة، كل الدول الإقليمية النفطية، السعودية وإيران والكويت، مقر الشركة النفطية الوطنية في المحافظة النفطية الأكثر أنتاجاً، السعودية أرامكو، السعودية من أكبر الدول في الشرق الأوسط نفطياً، أرامكو في جدة، لماذا ليست في الرياض ؟ حتى تكون إدارة الشركة بإدارة مباشرة للحقول النفطية الأكبر في العالم، الثلاث الاكبر في العالم، الزبير والرملية الشمالية والرميلة الجنوبية، لدينا ثلاث حقول من الحقول الخمسة الاكبر في العالم، لدينا ثلاثة في العراق منها.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

الآن سوف أعرض الأمر. لا نقاط نظام.

التصويت على المادة (٢) الفقرة أولاً المقترح الثاني، الذي ينص على ان يكون المقر في البصرة.

)تم التصويت بعدم الموافقة.(

التصويت على المادة (٢) الفقرة أولاً المقترح الاول، الذي ينص على ان يكون المقر في بغداد.

)تم التصويت بالموافقة.(

وصوتنا على المادة بالمجمل.

-النائب طارق صديق رشيد امين (نقطة نظام-:(

أولاً: لدي نقطة نظام دستورية حول هذا القانون، بموجب الفقرة الثانية من المادة (١١٢) من الدستور العراقي، تكون المحافظات المنتجة للنفط تساهم برسم السياسات المنتجة والتطوير وأستخراج النفط، هذه الشركة تحصر كل صلاحياتها بيدها، لا توجد لأي محافظة منتجة للنفط أي صلاحية، وإنما تكون هذه الشركة بديلاً عن وزارة النفط أيضاً، وهذه مخالفة للمادة (١١٢) من الدستور.

ثانياً: أرجو من السيدات والسادة النواب عدم التصويت على هذا القانون بالمجمل لأنه يخالف مصالح الشعب العراق في المحافظات المنتجة للنفط، أكرر ذلك.

-النائب هيثم رمضان عبدعلي الجبوري-:

أولاً: إذا تلاحظ فحوى هذا القانون، في هذا القانون كل الشركات النفطية تابعة لهذه الشركة، إذاً أين وزارة النفط؟

ثانياً: لاحظ الأهداف التي نراها هذه تغطية على جولات التراخيص الفاشلة، وهذا تقنين للفساد، كارثة إذا أُقرت هذه الشركة، أين وزارة النفط في هذا الموضوع؟ إذا كل شركات الحفر والاستكشافات وشركات النفط في الوسط والجنوب تذهب لمكان واحد.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة المختصة هل لديكم رد؟ النائب (أبراهيم بحر العلوم.(

لأن هذا موضوع مهم وأستراتيجي وأساسي ويتعلق بوضع البلد، السادة النواب عن محافظة البصرة، البقاء في القاعة.

-النائب عدنان عبدالمنعم رشيد الجنابي-:

هذا قانون مهم وحساس وتأخر تنظيم قطاع النفط منذ تشريع الدستور إلى الآن نتأخر في تنظيم القطاع النفطي، شركة النفط الوطنية كانت موجودة إلى ان ألحقها (صدام حسين) بوزارة النفط، وزارة النفط لا تُلغى، هذا مجرد تنظيم لجهة الانتاج، أما جهة السياسات وإدارة الدولة من خلال مجلس الوزراء وهي صلاحية وزارة النفط، ولا يوجد أي تجاوز على وزارة النفط في هذا القانون.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

يعني هل تؤيد القانون؟

-النائب عدنان عبدالمنعم رشيد الجنابي-:

نعم يجب أن نستمر فيه لأن الوقت سوف ينتهي.

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

مشروع هذا القانون جاء من الحكومة في العام الماضي في شهر آيار، وقد عكفت لجنة النفط والطاقة طوال تسعة أشهر مع الخبراء العراقيين والوزراء السابقين وكذلك مع القيادات النفطية وقيادات وزارة النفط من أجل تنضيج هذا القانون، وبالتالي رحبت وزارة النفط صباح اليوم بهذا القانون ترحيب رسمي، ودعت السيدات والسادة النواب للتصويت عليه، فهذا مشروع حكومي، ما نريده اليوم هو البحث عن الذراع التنفيذي للشركة، أما رسم السياسات فهذه من مهمة وزارة النفط، هذا المشروع يهتم بالجانب الأستخراجي والتسويقي، أما جانب السياسات فتتولى وزارة النفط تلك المهمة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة بعيد عن هذا الأمر، وبما إنه النصاب موجود ولحاجة اللجنة المالية، والآن اعلمتنا بأمرين، سوف نقرأهما لأن النصاب ضروري والموازنة موجودة.

القضية الأولى: وبتوقيع السيد رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة، النائب (عبد الجبار العبادي) والنائب (مسعود حيدر رستم) ونواب آخرين، تنص فيما قُرئ في الموازنة وردَ سهواً في المادة (٢) البند أولاً الفقرة ثالثاً (ب) من مسودة مشروع الموازنة العامة الإتحادية لسنة ٢٠١٨ المرفوعة من قبل اللجنة المالية، بذكر مبلغ (٢) تريليون دينار والصحيح هو (٣) تريليون، السيد رئيس المجلس، خلال أجتماعات الرئاسات الثلاث يوم الخميس ٢٠١٨/٢/١، على ان يكون الصرف لحساب تعويضات الموظفين ومنهم موظفي أقليم كوردستان، لذا نطالب بالتصويت على تصحيح السهو، وجعل المبلغ في المادة المشار إليها (٣) تريليون، هذا وردَ سهواً، هل يوافق المجلس، تصويت.

)تم التصويت بعدم الموافقة.(

هناك مادة ثانية، أنا أذكر مسألة تنظيمية ولم تمضي.

القضية الثانية: ورد في المادة (٤٣) فيما يتعلق بالتخصيصات المعطاة إلى المحافظات من وزارة الهجرة والمهجرين للنازحين، وخشية إننا في ظل أجواء انتخابية وأستغلالها من قبل محافظات معينة لأعتبارات ما، فقدمت صيغة قرار ليس تعديل للقانون.

أولاً: قيام وزير المالية بالتنسيق مع وزير التخطيط بتضمين التعليمات المسهلة لتنفيذ قانون الموازنة، ضوابط صرف الاموال المشار إليها بما يضمن مراعاة ما ورد أعلاه وشمول النفع فيها للنازحين جميعهم وقيام سلطات المحافظات المعنية، المحافظ ومجلس المحافظة بإعداد خطة لإعداد الأستقرار في هذه المحافظات بما يراعي ما ورد أعلاه ورفعها إلى وزارتي المالية والتخطيط لأعتمادها اساساً في صرف الاموال المخصصة، ويتم تدقيق كافة الاجراءات أعلاه خلال فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر لضمان الأجراءات السليمة في عودة المهجرين وتوزيع الأستحقاقات ولضمان عدم أستغلال الاموال فيما هو خارج عن مصلحة المعنيين وهم النازحين، وكافة العقود التي تقدم من قبل المحافظات تصادق من قبل وزارة التخطيط وتنفذ وفق قانون تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، لهذا الضمان أعرض هذه الصيغة للتصويت.

تصويت.

)تم التصويت بعدم الموافقة.(

اللجنة إستأنفوا، المادة (٣.(

هذا تدعى مزايدة غير منتهية، نحن نتكلم عن قانون نريده أن يمضي، وبعدها الذي لديه نقطة نظام فليقدمها.

–النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

يقرأ المادة (٣) من مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية. إضافة مادة.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت المادة (٣) من مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية. إضافة مادة.

)تم التصويت بالموافقة.(

أحسبوا العدد، ماذا تريدون؟ النائب (محمد ناجي)، السيدات والسادة أرجعوا إلى أماكنكم حتى نبدأ، اللجنة المختصة هل قمتم بترتيب النصوص بالأتجاه الصحيح؟ هذا هو الإشكال الذي يثار الآن، هذه الموازنة أنهيناها الآن، أضيفت فقرة لصيغة القرار وسوف نعرضه مجدداً، مرة أخرى سوف أعرض صيغة القرار، السيدات والسادة تفضلوا للحفاظ على النصاب، مرة أخرى فيما تم عرضه من كتاب من قبل اللجنة المالية بشأن تصحيح ما ورد سهواً بشأن الموازنة أو ميزانية اللجنة المالية، ذكرت مبلغ (٢) تريليون والصحيح (٣) تريليون مع السيد رئيس مجلس الوزراء، أنا أذكر التصحيح الذي جرى، (على ان يكون الصرف لحساب تعويضات الموظفين ومنهم موظفي أقليم كوردستان والحشد الشعبي)، هذه صيغة، تصويت على هذا التصحيح.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على صيغة القرار الذي ذُكِر بشأن تعويضات النازحين وضمان توزيعها.

)تم التصويت بالموافقة.(

السادة النواب أرجوكم أن تبقوا في القاعة، النائب (فائق الشيخ علي)، سوف أذكر كل أسم يَهم للخروج، وليس الذي يخرج، النائب (مسعود)، النائب (كاظم الصيادي)، هذا النقاش ممنوع، النائب (محمد ناجي.(

-النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي-:

سيدي الرئيس، تتذكرون جولات التراخيص والتي كان جدل قانوني حولها بأنها من صلاحيات مجلس النواب وحتى إقرارها في ذلك الوقت كان.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

النائبة حنان الفتلاوي، ليس لك الحق أن تأخذي حق الجميع، لك الحق في خارج القاعة وقلتي رأيك وتكفي المزايدة يكفي ونحن فهمنا هذا الموضوع، كيف لم نفهم؟ إلزمي نفسكِ وأرجوك ليست بهذه الطريقة.

تفضل.

-النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي-:

جولات التراخيص حسب الفهم الدستوري والقانوني لابد من إقرار من مجلس النواب ولما أُقرت لم يُستشر مجلس النواب ولم يؤخذ رأيه وهذه المادة تريد أن تعمل عملية إمضاء وإجازة لجولات التراخيص التي إعترض عليها البرلمان في وقتها وأنتم في أول يوم أمس صوتتم في الموازنة بإلزام الحكومة بمراجعة جولات التراخيص لتعديلها وفق ما يحفظ مصلحة العراق ويقلل الكلف ونفقات الإستخراج وبما يتلائم مع اسعار النفط والآن تأتوا لتعطوا إجازة وإمضاء لتلك الجولات التي عليها الكثير من الإشكاليات.

هذه النقطة المادة رابعاً، إدارة عقود الخدمة التي تم إبرامها، ترفع ويعاد تعديلها وفق المادة التي في الموازنة التي كانت قبل يوم أمس.

هذه النقطة الضرورية والمهمة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة، إرجعوا إلى المواد بالقراءة والتصويت.

إستأنفوا.

-النائب إبراهيم محمد علي بحر العلوم-:

يقرأ المادة (٣) مقترح اللجنة من مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣) مقترح اللجنة.

السيدات والسادة، الآن التصويت على المادة (٣) مقترح اللجنة.

السيدات والسادة، تلاحظون أن هناك إشكال عليه ويبدو أن المواد تسقط واحدة بعد الأخرى وهو قانون مهم.

أنا سوف أترك فرصة إلى اللجنة المختصة وفي هذه الجلسة أن تخفف من تعديلات اللجنة وأن ترجع إلى النص الأصلي، سوف نؤجل عملية إقراره، في هذه الجلسة يُقر ولكن نؤجله الآن.

الآن، أدعو لجنة التربية والتعليم إلى مشروع قانون حماية المعلمين والمدرسين، تفضلوا.

*الفقرة عاشراً: التصويت على مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين. (اللجنة القانونية، لجنة التربية.(

اللجنة المختصة، تفضلوا.

–النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام-:(

شُكلت بموجب مجلس النواب قرار فيما يتعلق بقضية خور عبد الله، التقرير جاهز وتم جمع تواقيع لـ (٢٥) توقيع لسيادتك لإدراجه على جدول الأعمال وبالتالي نطلب من سيادتك لأهمية هذا التقرير وعلاقته بحق إستراتيجي للعراق نطلب درج التوصيات على جدول أعمال مجلس النواب.

سيدي الرئيس، خور عبد الله.

–النائب علي عبد الجبار جواد شويليه-:

شكراً دكتور وعذراً أنا لدي مداخلة وليست نقطة نظام.

قبل النصاب ما.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

السادة النواب، لماذا تخرجون؟

تفضل أكمل.

–النائب علي عبد الجبار جواد شويليه-:

دكتور، عذراً قبل أن يُكسر النصاب يوجد موضوع مهم أتمنى أن نقدمه لمجال قبل بقية الفقرات التي سوف نقرأها ونصوت عليها.

الموضوع هو التصويت على قضاة التمييز.

قضاة التمييز حالياً يديرون بالوكالة وحالياً توجد محاكم إستئناف في المحافظات تدار بالوكالة وطالما النصاب موجود فأرجو التصويت على هذه النقطة قبل النقاط الأخرى وقبل أن يكسر النصاب مع إحترامي للآخرين.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة المختصة، إبدأوا بقراءة المواد، تفضلوا.

السيدات والسادة، هذا قانون مهم.

تفضلوا.

–النائب سوران إسماعيل عبد الله خضر-:

يقرأ المادة (١) أولاً، ثانياً، من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائبة ساجدة محمد يونس عبد الكريم-:

تقرأ المادة (٢) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

السيد نقيب المعلمين يسمح له بالدخول إلى القاعة، يستدعى، تفضلوا.

-النائبة نهلة جبار خليفة محسن-:

تقرأ المادة (٣) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة سعاد جبار محمد علي-:

تقرأ المادة (٤) أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة هناء أصغر محمد رضا البياتي-:

تقرأ المادة (٥) أولاً، ثانياً، من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب رياض غالي مفتن الساعدي-:

يقرأ المادة (٦) أولاً، ثانياً، ثالثاً، من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة نهلة جبار خليفة محسن-:

تقرأ المادة (٧) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب صفاء جار الله-:

يقرأ المادة (٨) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب كاظم حسين علي الصيادي-:

يقرأ المادة (٩) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب كاظم حسين علي الصيادي-:

يقرأ المادة (١٠) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب كاظم حسين علي الصيادي-:

يقرأ المادة (١١) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١١.(

إسمح لي، أنا أيضاً لدي إشكال في المادة.

-النائب صالح مهدي مطلب الحسناوي (نقطة نظام-:(

هذا قانون حماية المعلمين، المادة (١١) جوازية لوزير التربية فأقترح تكون على وزارة ونقابة المعلمين مجتمعاً إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١١) الصيغة التي قرأت الآن.

)تم التصويت بالموافقة.(

لحظة، نعم صحيح، أنا أعتقد إما مجلس الوزراء أو الوزارة، النقابات تصدر تعليمات هذا سياق غير معتمد لدينا في هذا الجانب، فلمجلس الوزراء بالتنسيق.

إذاً، على وزارة التربية وبالتنسيق مع نقابة المعلمين إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون، تصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب كاظم حسين علي الصيادي-:

يقرأ المادة (١٢) من مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة منى صالح مهدي العميري-:

تقرأ الأسباب الموجبة لمقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

السيد رئيس اللجنة، نصوت على القانون بالمجمل؟ أو لديك إضافة؟ تفضل.

لحظة، هل لديك شيء على القانون؟

-النائب سوران إسماعيل عبد الله خضر-:

لا.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.(

مبارك للمدرس والمعلم العراقي جهده ودوره وعمله وهذا أقل القليل لدعمه في أداء مهمته ورسالته الإنسانية، شكراً جزيلاً.

اللجنة المختصة، تفضلوا.

بعد محتاجين تصويتات.

السيد رئيس لجنة التربية تفضل.

هذه قضية إنسانية تتعلق بمسألة التوحد لتعديل قانون أوصلناه لمرحلة التصويت، إقرأ المادة التي تحتاج إلى رأي المجلس، تفضل.

سنمضي بهن اليوم.

-النائب سوران إسماعيل عبد الله خضر-:

يقرأ صيغة قرار مجلس النواب بخصوص تغيير مناهج طلبة ذوي الإحتياجات الخاصة للمراحل الإبتدائية) .مرافق(

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

شكراً جزيلاً.

*الفقرة خامساً: التصويت على مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية. (لجنة السياحة والآثار، لجنة الثقافة والإعلام، اللجنة القانونية.(

*الفقرة سادساً: التصويت على مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية. (لجنة السياحة والآثار، اللجنة القانونية.(

يتفضلون.

أرجوكم البقاء لدينا عمليات تصويت.

للتصحيح، يشمل معلموا ومدرسوا، هذا خطأ لغوي يُصحح.

فقط إبقوا في القاعة، السيدة ساجدة، الآن مغلقة الدائرة الإعلامية، بعد الإنتهاء من عمليات التصويت يتم الحديث عن الإنجاز.

تفضلوا، لا توجد دائرة إعلامية، بعد أن ننتهي، تفضلوا.

-النائب علي محمد شريف المالكي-:

يقرأ المادة (١) أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، من مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة ليلى علي خضر البرزنجي-:

تقرأ المادة (٢) من مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة ليلى علي خضر البرزنجي-:

تقرأ المادة (٣) من مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة ليلى علي خضر البرزنجي-:

تقرأ المادة (٤) من مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب إياد عبد زيد الشمري-:

يقرأ الأسباب الموجبة لمقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية.(

مشروع القانون الثاني، تفضلوا.

-النائب علي محمد شريف المالكي-:

يقرأ المادة (١) أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، من مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة ليلى علي خضر البرزنجي-:

تقرأ المادة (٢) أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً، خامساً، سادساً، سابعاً، من مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي-:

يقرأ المادة (٣) من مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي-:

يقرأ المادة (٤) من مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب إياد عبد زيد الشمري-:

يقرأ الأسباب الموجبة لمقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية.(

شكراً جزيلاً.

*الفقرة ثانياً: التصويت على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل. (لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين.(

مادتين، لجنة الشهداء تتفضل وبعدها.

–النائب عبد الإله علي محمد النائلي-:

يقرأ المادة (١) من مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب عبد الإله علي محمد النائلي-:

يقرأ المادة (٢) من مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب رعد فارس الماس الحيالي-:

يقرأ المادة (٣) من مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب رعد فارس الماس الحيالي-:

يقرأ المادة (٤) من مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب عبد الإله علي محمد النائلي-:

يقرأ الأسباب الموجبة لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءاً من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ المعدل.(

شكراً جزيلاً.

لجنة الشباب والرياضة، أنتم جاهزون؟ بعد هذا المشروع لدينا مشروعي قانون، توجد صيغ قرارات عديدة ولكن.

أيضاً بعد هذه سوف تكون.

لجنة الشباب والرياضة، لديكم الأولمبية ولديكم الأندية في الجدول اليس كذلك؟ تفضلوا.

لان أنا سوف أعود مرة ثانية لأقرأ الأسماء، لابد من إنجاز كل شيء.

–النائبة سعاد جبار محمد علي (نقطة نظام-:(

أود التنبيه على قانون الموازنة المادة (١١)، والتي تمت قراءتها ورفع منها المناطق التي خضعت لسيطرة داعش وتم نشر القانون في موقع مجلس النواب بإضافة هذه المادة.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
لم يُنشر الى حد الآن.

–النائبة سعاد جبار محمد علي-:

لا لا تم نشره، هذا هو موجود.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
يا استاذة لحظة، لم يتم رفع مشروع قانون الموازنة، هذا اليوم يُدقق وبعد ذلك يتم إرساله الى الجهات.

–النائب حسن سالم عباس-:

حقيقة نطالب بالتأجيل على مقترح التعديل الثاني لقانون الأندية الرياضية للأسباب التالية:

أولاً: عائدية الأندية الرياضية الى وزارة الشباب فيها مخالفة للوفاق الأولمبي وقوانين اللجنة الأولمبية وهذا حقيقة يعرِّض رياضة البلد الى العقوبات، لا، أنا أقصد فيما يتعلق بقانون التعديل الثاني للأندية.

القضية الأخرى قضية الاستثناء من الشهادة يجب أن تشمل الذوات الذين قدموا أشياء كبيرة، فمنهم من ساهم في بناء النادي ومنهم من مول النادي من حسابه، اضافة الى ذلك من هم رياضيين ورموز، فانا أطلب بتأجيل هذا القانون لأنه هنالك مختصين يجب أن يحضروا ويناقشوا لجنة الشباب والرياضة في هذا الموضوع.

–النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

قبل أن تجاوب انت حضرتك عندما طُرح في البداية قلت نحتاج ان تكون جلسة استماع، لم تحدث جلسة استماع أبداً، واحتاج أن يمر هذا الامر ووصل رئيسة اللجنة، هذا الأمر حقيقة أذا حصل سوف نضر بالرياضة العراقية.

–النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

توضيح بسيط، هذا القانون تم في غرفة جنابكم بالإتفاق مع وزارة الشباب واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية ولجنتنا التي كان يمثلها الشيخ عامر وأنا لم أكن حاضر، لكن الإخوة الذين يتحدثون كأنه يتقاطع مع الميثاق بصراحة غير صحيح، ولكن يوجد جو عام بالتأجيل، هذه قضية ثانية، أما تم الاتفاق بين الاولمبية وبين الوزارة.

–النائب عامر حسين جاسم الفائز-:

ليس فقط هذه النقطة، اذا تسمح لي سيادة الرئيس، أما قول ان هذا القانون سوف يربط الاندية بوزارة الشباب، هذا الامر غير صحيح.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
السيدات والسادة اعضاء اللجنة انتم تشاهدون الشد والجذب امام مشروع القانون، جاهزين بعرضه، تحصلون على تصويت، تفضلوا لجنة المجتمع المدني.

–النائب مناضل جاسم محمد الموسوي-:

نطلب تأجيل تشريع هذا القانون والتصويت عليه الى حين الاتفاق مع اللجان ونثني على رأي السادة النواب كون هنالك مخالفة صريحة بإعادة سيطرة وزارة الشباب والرياضة على الأندية الرياضية وهذا يشكل ضرر حقيقي للرياضة في العراق.

–النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

بصراحة هذا غير صحيح، لأنه أصل قانون وزارة الشباب أعطى تسجيل الأندية عند الوزارة ولكن ادارتها عند اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
تُعقد جلسة مشتركة واجتماع مع اللجان لغرض إتمام ما يمكن عرضه على المجلس للتصويت عليه، قانون شركة النفط الوطنية جاهزين، وتم الاتفاق مع الجميع، ارجو بسلاسة لكي نستطيع نمضي بإتجاه التصويت عليه. بعدها نستكمل قانون التمريض. لدينا أكثر من قضية.

يحسب النصاب، انا سوف أذكر، لكن سوف لن أعرض ما هو موجود، السيد أحمد المدلول، صيغة القرارات يفترض ان تأخذ منحى قانوني؟ وهو يطالب بحق من عمل بمفوضية الانتخابات قبل ٢٠١٥ بتوفير عقود تشغيلية لمفوضية الانتخابات، هذا يكون من خلال كتاب يُرسل للمفوضية، ليس بـإقحام، مسألة مهمة ونحن مؤيدين لهذا الجانب.

قانون مجلس النواب من التشريعات الأساسية والمهمة، من غير المعقول المجلس يشرع للآخرين وهو لا يملك قانون، فبعد هذا أيضاً سوف نمضي بإتجاه قانون مجلس النواب، أطلب التحشيد للحضور، تفضلوا.

أيضاً القرار وافقت عليه بدون قرار المجلس، النصاب موجود، تفضلوا.

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

سيادة الرئيس هنالك تعديل في المادة (٤) رابعاً.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السيدات والسادة قدم بصيغة، لحظة ممكن تتفضل جنابك قبل ذلك.

قدمت صيغة بإلزام الحكومة بتوفير عقود تشغيلية لمفوضية الانتخابات على أن تخصص حصراً لمن عمل في مفوضية الانتخابات قبل ٢٠١٥، تصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

نعم المجلس أخذ ذلك بالاعتبار.

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

المادة (٤) التي قرأت أصبح فيها تعديل في البند الرابع رابعاً (ادارة عقود الخدمة التي تم ابرامها في جولات التراخيص في الاستكشاف والتطوير والانتاج وتلزم الشركة بمراجعة العقود لتعديلها بما يحفظ مصلحة الشعب العراقي.(

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

يقرأ المادة (٥) مقترح اللجنة بفقراته لمشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٥) مقترح اللجنة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب زاهر ياسين حنش العبادي-:

يقرأ المادة (٦) مقترح اللجنة بفقراته لمشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٦) مقترح اللجنة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب كاوه محمد مولود حويز-:

يقرأ المادة (٧) مقترحات اللجنة من مشروع قانون شركة النفط العراقية الوطنية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
التصويت على المادة (٧) مقترح اللجنة في الفقرات المذكورة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب رياض عبد الحمزة عبدالرزاق الغريب (نقطة نظام-:(

سيادة الرئيس شركة النفط الوطنية في المادة (٤) اولاً يقول بدرجة وزير ونحن لدينا وزير نفط.

ثانياً كيف يكون وزيرين داخل وزارة واحدة؟ لا يمكن ان يكون وزيرين في وزارة واحدة، اثنان يكون بدرجات خاصة لماذا؟ يكون بدرجة وزير.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
هذا نقاش وأنت قلت نقطة نظام. نستمع إلى رأي اللجنة.

-النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم-:

سيادة الرئيس هذه الشركة تابعة الى مجلس الوزراء وليس لوزارة النفط، تمتلك الاستقلالية.

-النائب عواد محسن راضي العوادي-:

يقرأ المادة (٨) التعديل التعديل المقترح من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الثامنة التعديل المقترح.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب مازن صبيح ظاهر المازني-:

يقرأ ا التعديل المقترح إضافة مادة من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة المقترحة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب عزيز كاظم علوان العكيلي-:

يقرأ التعديل المقترح إلغاء مادة من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على التعديل المقترح.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب عزيز كاظم علوان العكيلي-:

يقرأ المادة (١٠) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة العاشرة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب عزيز كاظم علوان العكيلي-:

يقرأ المادة (١١) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الحادية عشر.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب أريز عبدالله أحمد محمود-:

يقرأ المادة (١٢) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الثانية عشر.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب أريز عبدالله أحمد محمود-:

يقرأ المادة (١٣) أحكام عامة مع التعديل المقترح من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الثالثة عشر مع مقترحات اللجنة.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب إبراهيم محمد علي بحر العلوم-:

يقرأ المادة (١٤) مع التعديل المقترح من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الرابعة عشر مع المقترحات.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب إبراهيم محمد علي بحر العلوم-:

يقرأ المادة (١٥) مع التعديل المقترح من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الخامسة عشر مع التعديل المقترح.

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب إبراهيم محمد علي بحر العلوم-:

يقرأ المادة (١٦) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة السادسة عشر.

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائبة فاطمه سلمان زباري الزركاني-:

تقرأ المادة السابعة عشر اضافة مادة من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة السابعة عشر.

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائبة فاطمه سلمان زباري الزركاني-:

تقرأ المادة (١٨) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الثامنة عشر.

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

يقرأ المادة (١٩) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة التاسعة عشر.

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

يقرأ المادة (٢٠) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة العشرون.

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

يقرأ المادة (٢١) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة الحادية والعشرون.

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب علي معارج صويدج طاهر-:

يقرأ الأسباب الموجبة للقانون.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

نقطة نظام النائب عمار طعمة مستمرة؟ أم زالت؟

النائب جبار العبادي، فقط بالسياق لأن القانون سنصوت عليه بالمجمل.

–النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي (نقطة نظام-:(

سيادة الرئيس بخصوص المادة السابعة لديهم المادة الرابعة عشر، تطبق أحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وهذا النص الحكومي وهو سياق عام والإخوان يريدون تحويله إلى أنظمة داخلية يصدرها مجلس الإدارة، هذه إدارة لثروات مهمة تتعلق بالأجيال ولا يعقل أن يغير مجلس النواب من خلال المساهمة بصياغة القانون، قانون الشركات العامة المفروض يسري عليها.

–النائب أحمد سليم عبد الرحمن الكناني (نقطة نظام-:(

شكراً سيادة الرئيس المادة خامساً/٣ في مقترح اللجنة تم تخصيص (١٠%) من الأرباح تقسم بشكل متساوي تقريباً على أرباح الشركة بعد إستقطاع النسبة المخصصة (١%) وتحديد آليات، سيادة الرئيس أنا أقترح أن تذهب منها هي الأسهم العراقية للمقيمين في الأقاليم والمحافظات ونسبة من الأرباح لصندوق المواطن ونسبة لصندوق الأجيال، مخصصة (١٠%) من الأرباح يعني جميعهم لن تصل لهم نسبة (٢%) أنا أقول لو تتم زيادتها إلى (٢٠%) أقله لكي تكون ثابته من نسبة الأرباح وليس من نسبة الأصول للشركة فهذا المقترح حبذا لو يتفضل السادة النواب بتعديله من نسبة (١٠%) إلى (٢٠%) حتى يستطيع المواطن الإستمتاع بالإيرادات النفطية.

–النائب جبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي-:

إصدار الأنظمة هو من صلاحية مجلس الوزراء، إستناداً للمادة (٨٠) من الدستور، لذلك النص الذي ورد في الصفحة (١٠) كمادة مضافة جديدة، (إصدار الشركة لنظام مخالف للدستور)، لذلك أقترح أن يكون النص الآتي: (يصدر مجلس الوزراء نظاماً يحل محل القوانين المستثناة والمنصوص عليها في الفقرة/أولاً من هذه المادة، كل على حدة بما يضمن حقوق الخزينة العامة بإقتراح من الشركة)، إذن إصدار النظام هو لمجلس الوزراء، وليس للشركة، أطلب التصويت على هذا المقترح.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

ما هو رأيكم بما ذُكر من ملاحظات؟ أم نصوت على القانون؟

–النائب إبراهيم محمد علي بحرالعلوم-:

تعدل الفقرة بناءً على إقتراحك، فالإصدار يجب أن يكون لمجلس الوزراء باقتراح من الشركة، تعدل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

المادة موجودة بأنه (يصادق عليه مجلس الوزراء)، هذا النص موجود، الإصدار.

–النائب إبراهيم محمد علي بحرالعلوم-:

النائب أحمد الكناني، ما يتعلق بالإرباح، اللجنة الفرعية المكلفة بتشريع القانون كانت حريصة على أن تجعل هناك سقفاً أعلى للحكومة من الأرباح الصافية، هذا السقف أعلى سقف (٩٠)، ولكن لكم الفرصة يا مجلس النواب، السيدات

والسادة – في كل عام في الموازنة – أن تخفض هذه النسبة، وتحول الأرباح إلى الصناديق الأربعة، في هذه الفقترة قلنا المتبقي (١٠%)، ولكن يمكن أن تزاد في كل عام عند مناقشة الموازنة.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إذن، نصوت على القانون؟

–النائب إبراهيم محمد علي بحرالعلوم-:

نعم.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إذن التصويت على القانون بالمجمل، أخذاً بالإعتبار ملاحظة اللجنة في ما تم ذكره الآن.

)تم التصويت بالموافقة.(

أيضاً في قضية ذات إعتبار في المادة (٢٥) من الجدول في قرار صدر من مجلس النواب بخصوص النفط المهرب، والأموال المستحصلة منه، وبطلب من وزارة النفط، أنه (على البنك المركزي معرفة كمية الأموال التي يتم إيداعها في البنوك العراقية والخارجية، نتيجة لتصدير النفط من كركوك وإقليم كردستان، وتزويد مجلس النواب بتقرير مفصل بكمية الأموال، وأسماء المصارف، وأسماء الأشخاص المودعة بأسمائهم، وأن يتم تصدير الكميات المنتجة من حقوق كركوك عبر شركة التسويق العراقية سومو، وتشكيل لجنة تحقيقية من لجان النفط والطاقة، المالية، النزاهة بواقع عضوين تكفي للتحقق بكميات النفط المصدرة، ولغاية الآن، على أن تقدم تقريرها خلال مدة أقصاها شهر، لتعديل القرار السابق). تصويت على هذه الصيغة.

)تم التصويت بالموافقة على صيغة القرار.(

اللجنة المختصة، هل لديكم شيء؟

–النائب إبراهيم محمد علي بحرالعلوم-:

تتقدم لجنة النفط والطاقة إلى السيدات والسادة النواب بهذا الإنجاز الكبير للصناعة النفطية، اليوم تمريركم لقانون شركة النفط الوطنية يعتبر منعطفاً كبيراً في الصناعة النفطية الإستخراجية والتسويقية، تهانينا للجميع، شكراً لوزارة النفط، شكراً لكافة الخبراء والنواب الذين شاركونا في إمرار وإنجاح هذا القانون.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

الآن، اللجنة القانونية، قانون مجلس النواب وتشكيلاته، وأيضاً قرار من مجلس النواب بالرقم (٥٨) بإضافة ضمان حقوق المساهمين العرب والأجانب إلى صيغة القرار بحسب رأي اللجنة المختصة، تأييد لهذا التوجه، وبتوقيع (٢٥) عضواً، طلب مقدم بهذا الجانب.

تصويت المجلس.

)تم التصويت بالموافقة على صيغة القرار.(

نعم.

السيدات والسادة، لا تمانع رئاسة المجلس من التصويت على الطعن لمصلحة القانون، إذا يمضي المجلس بالتصويت عليه قبل قانون مجلس النواب، إذا وجد المجلس بأساً في ذلك، هل تؤيدون عرضه؟ من يؤيد عرضه؟ من يؤيد الطعن لمصلحة القانون؟ اللجنة القانونية، تفضلوا.

كل المشاريع نمررها، أرجوكم البقاء.

–النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السادة النواب، أريد أن أوضح لكم مسألة-:

مجلس النواب العراقي يعاب عليه على مدى ثلاث دورات، لديه نظام داخلي، وليس لديه قانون، لا يعني القانون الحديث عن الإمتيازات، بل نقول إلى اللجنة، المادة التي تتحدث عن الإمتيازات تحذف، الحديث عن التشكيلات، والحديث عن الصلاحيات، والحديث عن ممارسة الدور الرقابي، والحديث عن ممارسة الدور التشريعي، من غير المعقول في الموازنة تتحكم بكم الجهة التنفيذية شهرياً لتعطيكم أموالاً، حتى تسيرون أمركم، لا يصح ذلك، ناك إستقلالية لمجلس النواب كما للمجالس الأخرى، مجلس القضاء الأعلى، يجب أن تؤخذ بالإعتبار، تشرعون قوانين لمؤسسات أخرى، وتتركون مجلسكم.

الآن نمضي بعملية التصويت على قانون مجلس النواب وتشكيلاته، لا تتحدثوا عن الإمتيازات والتخصيصات، تحدثوا عن التشكيلات والصلاحيات، تفضلوا.

نحن مجلس النواب لا نكون تبعاً لا للجهة التنفيذية، ولا لمؤسسة أخرى، لا نقبل بغير هذا الكلام، نشرع قانون إستقلاليتنا، لكن لا تضمنوه إمتيازات، ضمنوه إختصاصات.

-النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يقرأ المادة (٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يقرأ المادة (٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يقرأ المادة (١٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يقرأ المادة (١١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (١٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (١٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (١٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (١٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

المادة (١٥)، طبعاً مراسلات المجلس بما في ذلك مراسلات أعضاء المجلس.

التصويت على المادة (١٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (١٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (١٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (١٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (١٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (١٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٢٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

-النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائبة فرح باسل السراج-:

يقرأ المادة (٢٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٢٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–النائب رعد حميد كاظم الدهلكي (نقطة نظام-:(

الفقرة/١١ من المادة (٢٧)، (إستجواب المحافظ وفق الإجراءات المتعلقة بالوزراء، وإقالته بالأغلبية المطلقة، بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء.(

أنا أعتقد أن يكون الإقتراح مقدماً من (٢٥) نائباً، أو (٥٠) نائباً، حتى يكون الأمر محصوراً في مجلس النواب، لماذا نذهب إلى جهة تنفيذية، أو سلطة أخرى، فقط هذا حتى يكون الأمر تحت قبة البرلمان

–السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة، رأيكم وهذه ممكن أن نرجع لها.

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٢٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٢٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٢٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٣٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٣٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٤٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (٤٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

ملاحظة: أضيفت فقرتان في هذه المادة.

-4مكاتب أعضاء مجلس النواب.

-5مكاتب المقررين.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–السيد رئيس مجلس النواب-:

يقرأ المادة (٤٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

ملاحظة: في السطر الأول من المادة (يكون للرئيس ونائبيه مجتمعين صلاحية مجلس الوزراء، وصلاحية رئيس مجلس الوزراء(.....

في كل ما يتعلق بتنفيذ التشريعات النافذة على المجلس – بكل تفاصيل العمل الإداري – ، يحذف (فيما – يتعلق بالعمل الإداري – نواباً)، (يتعلق بالموظفين وتشكيلات المجلس(

التصويت على المادة (٤٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

إستمروا.

النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (٤٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٤٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (٥٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب محسن سعدون أحمد سعدون-:

يقرأ المادة (٥١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

إستأنفوا.

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب علي لفتة فنغش المرشدي-:

يقرأ المادة (٥٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٥٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٥٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

يقرأ المادة (٦١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

ممكن أن أعيد الصياغة إن تسمحوا وأقرأها؟

السيدات والسادة، (يحدد بعدد مناسب من الحراس الشخصيين من قبل الرئيس ونائبيه) لا امتيازات، هذا النص، نحن الذي يحدد.

إذن بحسب القراءة التي قرأتها، التصويت على المادة (٦١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

يعني ذلك، أنه تم التحديد من قبل الرئيس والنائبين بالتوافق (العدد المناسب من الحراس الشخصيين.(

تفضلوا وإستأنفوا.

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٥) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٦) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٦.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٧) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٧.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٨) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٨.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٦٩) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٦٩.(

)تم التصويت بالموافقة.(

تلغى المادة (٧٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

تحل محلها المادة (٧١) مع مراعاة التسلسل.

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٧٠) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧٠.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٧١) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٧٢) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧٢.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٧٣) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧٣.(

)تم التصويت بالموافقة.(

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ المادة (٧٤) من مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على المادة (٧٤.(

)تم التصويت بالموافقة.(

–النائب قاسم حسن ساجت العبودي-:

قبل التصويت على القانون برمته، هناك طلب مقدم من (٥٠) نائباً بإعادة التصويت على الفقرة (١١) من المادة (٢٧)، وإعادة صياغتها كما يلي إن سمحت لي بقراءتها.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

تفضلوا بالقراءة، الفقرة (١١) المادة (٢٧.(

–النائب قاسم حسن ساجت العبودي-:

الفقرة (١١) المادة (٢٧.(

إستجواب المحافظ، ورئيس مجلس المحافظة وفقاً للإجراءات المتعلقة بالوزراء، وإقالتهما بالأغلبية المطلقة، أو بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء بناءً على ثبوت أحد الأسباب الآتية-:

–السيد رئيس مجلس النواب-:

يعني أن التعديل هو إضافة (رئيس مجلس المحافظة.(

السيدات والسادة، تتحدث الأصل (إستجواب المحافظ – صلاحية المجلس – وفقاً للإجراءات المتعلقة بالوزراء، وإقالته بالأغلبية المطلقة بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء بناءً على ثبوت أحد الأسباب الآتية:-)، أين الإشكال؟

–النائب قاسم حسن ساجت العبودي-:

الأمر هو ليس تنفيذياً، لا يوجد إشكال.

الطلب هو بأن السيد المحافظ ورئيس مجلس المحافظة هما تنفيذيان، وبالتالي حقيقة اسوةً بالوزراء يتم إستجوابهما وفقاً للإجراءت التي يتم بها إستجواب الوزراء، هذا هو رأي السادة أعضاء مجلس النواب.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، فلنحافظ على استقرار العمل التشريعي والتنفيذي.

المحافظ جهة تنفيذية، شئنا أم أبينا هو مرتبط بمجلس الوزراء، ورئيس مجلس الوزراء معني بتشخيص جوانب الخلل الموجودة، وبالتالي حتى لا يحصل تداخل بهذا الجانب أعتقد من المصلحة الإبقاء على النص.

نحن أضفنا صلاحية الإستجواب، وهذه أيضاً صلاحية مناطة للمجلس، إذا استجوبه فيستطيع أن يقيله بعد الإستجواب، أما بطريق ثانٍ فهذا هو طريق مجلس الوزراء.

–النائب رعد حميد كاظم الدهلكي (نقطة نظام-:(

الوزير أيضاً جهة تنفيذية، والمحكمة الإتحادية أعطت حق إستجواب المحافظ للبرلمان على أن يشرع بقانون، واليوم لدينا قانون، هو ماذا يقول في الفقرة (١١) (بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء بناءً على ثبوت أحد الأسباب)، أي أسباب عدم النزاهة، والتسبب بهدر المال العام، فقدان أحد شروط العضوية، والإهمال والتقصير، هي ثابتة، لذلك لماذا نرجع إلى رئيس الوزراء؟ بناءً إما على مقترح (٢٥) نائباً، أو توضع كلمة (بالأغلبية المطلقة)، أو بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء، حتى يكون لدينا خياران بالإقالة.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

الأستاذ قاسم، قرار المحكمة يعطي صلاحية الإستجواب؟

إذن الآن حسب ما تم ذكره، حسب قرار المحكمة الإتحادية أن الإستجواب من قبل المجلس للمحافظ، وحتى رئيس مجلس المحافظة، الإقالة تكون بناءً على إقتراح رئيس مجلس الوزراء بناءً على ثبوت أحد الأسباب.

–النائب رعد حميد كاظم الدهلكي-:

المادة تتكلم بعد ثبوت، أي بناءً على ثبوت، اليوم بناءً على نقل الصلاحيات للمحافظات، اليوم الوزير يتمتع بصلاحيات أكثر.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

ممكن قراءة الأسباب الموجبة.

اللجنة المختصة، أعرضوا الرأي، ونرى رأي المجلس.

أريد أن أقول شيئاً: هذه جزئية مهمة نعم صحيح، لكن لا تضعوها، وبالتالي تؤثر على تمشية القانون، هذا إجراء من شأنه أن يحدث إرباكاً في تمشية القانون، بشكل واضح، المجلس أُعطي صلاحية الإستجواب، وهذا أمر مهم، وأُعطي صلاحية المحاسبة والرقابة، أليس كذلك؟ لكن عملية الإقالة، توجد ضوابط بهذا الخصوص، فأرجوكم أن نبقي على هذا النص.

الآن، الأسباب الموجبة، وبعد ذلك أسمع من السيد رئيس اللجنة المالية فيما يتعلق بفقرتين مهمتين، وبعد ذلك نأتي على القانون بالمجمل، تفضلوا.

النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ علي-:

يقرأ الأسباب الموجبة لمقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على الأسباب الموجبة.

)تم التصويت بالموافقة.(

السيد رئيس اللجنة المالية في المادة (١٣) والمادة (٦٥)، النائب مثنى أمين، الملاحظة اللغوية.

–النائب قاسم حسن ساجت العبودي-:

الأخطاء اللغوية تم تصحيحها قراءةً.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إذن تقدم مكتوبة، حتى تصحح.

تفضل السيد رئيس اللجنة، وأرجو الإستماع لهذا الموضوع.

–النائب محمد علي محمد تميم-:

ورد في القانون، في المادة (٦٥)، (يسري هذا القانون على حملة الشهادات غير المشمولين)، هذا معناه النائب إذا كان حاملاً للشهادة، على اعتبار هذا النائب يسري على النواب وموظفي المجلس، ومعناه أن قانون الخدمة الجامعية سنطبقه على النواب إذا كانوا حاملين للشهادة الجامعية، وبالتالي فهذا لا يجوز، إذن لهذا أطلب إلغاء هذه المادة، يجب بالتساوي.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إذن التصويت على إلغاء المادة (٦٥.(

)تم التصويت بالموافقة.(

أيضاً المادة (١٣.(

–النائب محمد علي محمد تميم-:

القضية الثانية، المادة (١٣)/ثانياً وثالثاً.

قبل يومين صوتنا على قانون الموازنة، وجنابك سيادة الرئيس من اعترض على أنه (لا يجب أن تكون هناك إستثناءات في قانون التقاعد الموحد)، في هذه المادة ورد في (ثانياً وثالثاً)، (إستثناءً من قانون التقاعد الموحد)، وهذا لا يجوز.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

أيضاً بدلاً من (إستثناء وفقاً لقانون)، أو تحذف المواد التي تستثني من قانون التقاعد الموحد.

التصويت على حذف أية مادة تتقاطع مع قانون التقاعد الموحد.

هل يوجد إستثناء؟ أم لا يوجد؟

–النائب محمد علي محمد تميم-:

يقول (يحال على التقاعد الذي لم يكمل الخمسين)، إستثناء، أما لا؟

–السيد رئيس مجلس النواب-:

نعم، إذن كل ما يذكر في المادة (١٣) ينبغي أن يكون متسقاً مع قانون التقاعد الموحد، في هاتين الفقرتين يتم الحذف.

-النائب كاظم عطية كاظم الشمري-:

المادة (٢٧) الفقرة/١١ مادة مرتبكة، فقط فلنقرأها بتأني، تقول (إستجواب المحافظ وفقاً للإجراءات المتعلقة بالوزراء)، جيد، نحن اليوم عندما نستجوب المحافظ ويصدر، المجلس يقرر إقالة، هل قرار إقالة الوزير متوقف على موافقة رئيس الوزراء؟ أم أنه يسري قرار مجلس النواب؟ إذا كان يسري قرار مجلس النواب، فلماذا هذا القيد يرد هنا، ويشترط أن نستحصل موافقة مجلس الوزراء، أو رئيس مجلس الوزراء، هذا قيد خطير رجاءً، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية: تقول (تستحصل موافقة رئيس الوزراء بعد ثبوت تقصير المحافظ بمسائل مهمة.(

-السيد رئيس مجلس النواب-:

التصويت على القانون ككل.

)تم التصويت بالموافقة على مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.(

الآن فقرة القضاة، ولدينا قرارات.

الآن فقرة القضاة، والعشوائيات.

توجد صيغة قرار-:

)تلتزم الجامعات والكليات الحكومية والأهلية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء بإعادة الطلبة المرقنة قيودهم الى مقاعد الدراسة، اذا قدم الطالب ما يثبت انتماءه الى الحشد الشعبي والحشد العشائري، وبتوقيع رئيس هيأة الحشد الشعبي، أو من يخوله بغض النظر عن شمولهم بقرارات سابقة بإلغاء قرارات الترقين.(
التصويت على صيغة القرار.

)تم التصويت بالموافقة.(

*الآن قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

وسيتم التصويت على المشروع في الجلسة القادمة.

-النائب كاظم حسين علي الصيادي-:

يقرأ تقرير ومناقشة مشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

-النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي-:

تقرأ تقرير ومناقشة مشروع قانون معالجة التجاوزات السكنية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، مرة أخرى نحن لدينا فقرات متبقية أساسية ومهمة، يوم الثلاثاء من الإسبوع القادم نستأنف الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٤:١٥) عصراً.

****

****

محضـر إستئناف جلسـة رقم (١٤) الثلاثاء (٢٠١٨/٣/١٣) م

مارس ١٨، ٢٠١٨84 Views

عدد الحضور:( ) نائباً.
بدأت الجلسة الساعة (11:30) :صباحاً.
–السيد رئيس مجلس النواب-:
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.
نيابة عن الشعب نستأنف جدول أعمال الجلسة الرابعة عشرة من الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني، نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.
–النائب حسن حلبوص حمزه الشمري-:

يتلو آيات من القرآن الكريم.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
اللجنة القانونية تتفضل بالفقرات (١٧،١٨،١٩،٢٠،٢١) والفقرة (١٧) القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون ضم المعهد القضائي إلى مجلس القضاء الأعلى رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧ تتفضل اللجنة القانونية، أيضاً بودنا أن نذكر أن مجلس النواب العراقي يستنكر أي عملية إعتداء أو تجاوز على السيدات والسادة أعضاء المجلس وما تم مؤخراً من عملية إستهداف للنائب كامل الغريري وبالتالي فأن اللجنة القانونية تتبع كل الإجراءات لمتابعة أثار الحادث.

*الفقرة السابعة عشر: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون ضم المعهد القضائي إلى مجلس القضاء الأعلى رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧. (اللجنة القانونية(

أيضاً قدم طلب من السيد رئيس لجنة التربية للموافقة على تصويب على البند (ثانياً) من المادة (٥) من قانون حماية المعلمين والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين من يشمل معلموا ومدرسوا الأوقاف والشؤون الدينية بأحكام المواد (٣ و٤) من هذا القانون إلى يشمل معلموا ومدرسوا الأوقاف والشؤون الدينية بأحكام هذا القانون، يتم تصحيح هذا البند.

–النائب حسن حلبوص حمزه الشمري-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون ضم المعهد القضائي إلى مجلس القضاء الأعلى رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٧.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
***الفقرة الثامنة عشرة: القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١. (اللجنة القانونية (**لجنة النزاهة مع اللجنة القانونية وإن كانت غير موجودة تتفضل اللجنة القانونية.
–النائب كامل ناصر سعدون الزيدي-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة ٢٠١١

–السيد رئيس مجلس النواب-:
***الفقرة التاسعة عشرة: القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون المجمع العلمي العراقي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥. (اللجنة القانونية (**تفضلوا.
–النائب حسن توران بهاء الدين سعيد-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون المجمع العلمي العراقي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
***الفقرة عشرين: اللجنة القانونية بإمكانكم تجاوزها أو قراءتها التي هي القراءة الأولى لمقترح قانون الأحول الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل.**

***الفقرة الحادية والعشرين: القراءة الأولى لمقترح قانون حماية الموظف القانوني (اللجنة القانونية(**
بماذا تبدأون؟ يتم تجاوز قانون الأحوال الشخصية ونبدأ بقانون حماية الموظفين القانونيين لأنني أعتقد أننا لن نستطيع التصويت عليه.

-النائب حسن توران بهاء الدين سعيد-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون حماية الموظف القانوني.

-النائب علي لفته فنغش المرشدي-:

يكمل القراءة الأولى لمقترح قانون حماية الموظف القانوني.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
تبقى اللجنة القانونية وتنضم إليها لجنة مؤسسات المجتمع المدني ولجنة الإقتصاد والإستثمار.

*** الفقرة الثانية والعشرين: القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين. (لجنة مؤسسات المجتمع المدني، لجنة الاقتصاد والاستثمار، اللجنة القانونية(**
-النائبة تافكه أحمد ميرزا محمد-:

تقرأ القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-النائب علي لفته فنغش حسن-:

يكمل القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ-:

يكمل القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-النائب رزاق محيبس عجيمي تويني-:

يكمل القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-النائبة نجيبه نجيب إبراهيم خالد-:

تكمل القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-النائب فارس طه فارس محمد-:

يكمل القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-النائب فائق دعبول عبدالله الشيخ-:

يكمل القراءة الأولى لقانون إتحاد رجال الأعمال العراقيين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
تبقى لجنة الإستثمار وتضاف اللجنة المالية الفقرة الرابعة والعشرون تقرير ومناقشة مشروع قانون العفو عن العقوبات الضريبية.

-النائب حسن سالم عباس جبر (نقطة نظام-:(

سيادة الرئيس هناك عمليات إرهابية طالت الكثير من الأبرياء في طريق كركوك- العظيم- الصفرة وقبل يومين تم قتل (١٥) من سائقي الشاحنات وحرق أجسادهم وقبلها عمليات أخرى لذلك نطالب مجلس النواب بوقفة جادة بهذا الأمر

والإيعاز إلى القائد العام للقوات المسلحة بعمليات عسكرية واسعة لتطهير هذه المناطق من الجيوب الإرهابية لأن هذا الطريق أصبح يشكل خطراً على حياة المواطنين الابرياء.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
اللجنة الأمنية فعلاً تتابع الحوادث الأخيرة التي حصلت ومجلس النواب يستنكر تلك الأفعال الأجرامية التي طالت الأبرياء سواء المسيحيين أو على طريق كركوك أو الأمنين في مناطق العراق المختلفة ومتابعة إتخاذ الإحتياطات الأمنية للحفظ على أمن المواطنين.

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي (نقطة نظام-:(

أولاً نثني على ما تفضل به النائب حسن سالم حول ضرورة القيام بعمليات عسكرية بين محافظة صلاح الدين ومحافظة ديالى لوجود جيوب للفارين من الدواعش في هذه المنطقة ويتحركون بالضغط على شرق المحافظة وسامراء بشكل خاص طيلة الفترة الماضية، نحتاج إلى عملية عسكرية لحسم هذا الملف، ثانياً: لدي بيان شكر وتقدير لمجلس النواب إن سمحت بقراءته على المنصة لاقراره قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
ممكن تقرأه من مكانك إذا كان بالإمكان؟

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي (نقطة نظام-:(

على المنصة لو سمحت سيادة الرئيس.

-النائب عباس حسن موسى البياتي (نقطة نظام-:(

سيادة الرئيس نقطتين النقطة الأولى يبدو أن النصاب بهذه الطريقة لن يتحقق، ممكن أن تحددوا يوم خميس أو سبت للتصويت على القوانين التي لم يكتمل التصويت عليها وبها فائدة للناس، أما قراءة أولى وقراءة ثانية ولا نتمكن من تشريعها على ماذا؟ ثانياً: قضاة التمييز لديهم سياقات هم معتمديهم ومنتدبون للتمييز وعددهم ستة دعونا نحدد يوم للتصويت عليهم لا داعي أن نؤجل شيء في سياقات السلطة القضائية هم لديهم ترفيعاتهم ولديهم ألياتهم، نحن مجرد أن الدستور قال لنا صوتوا عليهم، أن نعطل قضاة التمييز أمر غير مناسب فأنا أدعو جنابك أما يوم الخميس أو يوم السبت تقول فقط للتصويت حتى يتم التحشيد، لماذا تبقى قوانين على النصف هذا أربع مواد والأخر ثلاث مواد.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
ننتهي من الفقرات ثم نقرأ أسماء الحضور ثم إذا لم نحصل على النصاب طبعاً نحدد موعد لإتمام ما بعهدة المجلس المجلس المفروض أن ينجزها.

-النائبة نجيبه نجيب إبراهيم خالد-:

نحن كلجنة الإقتصاد والإستثمار لدينا تقرير فنطلب إما منحنا فرصة بأقرب جلسة لكي نقدم التقرير فالموضوع مهم جداً.

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي-:

يقرأ بيان شكر لأعضاء مجلس النواب) .**مرافق(**
-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة، تفضلوا بالتقرير وبعدها نقطة نظام.

اللجنة المالية لديها تقرير فلتقرأه وإذا كان هناك من نقاش.

-النائبة نجيبة نجيب إبراهيم خالد-:

سيادة الرئيس، نحن أيضاً لدينا تقرير ولكن نطلب فقط.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لتقرأ اللجنة المالية.

–النائبة نجيبة نجيب إبراهيم خالد-:

فقط نطلب في الجلسة القادمة حتى نقدم تقريرنا ويكون الموضوع وافيوشافي ويستطيع السادة النواب أن يطلعوا على كافة التفاصيل.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة المالية، تفضلوا.

يوزع التقرير.

–النائب جبار عبد الخالق عبد الحسين العبادي-:

يقرأ تقرير مشروع قانون العفو من العقوبات الضريبية.

–النائب فارس طه فارس محمد-:

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون العفو من العقوبات الضريبية.

–النائب جبار عبد الخالق عبد الحسين العبادي-:

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون العفو من العقوبات الضريبية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً.

المداخلات، تفضل.

–النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي-:

سيدي الرئيس، ملاحظة منهجية-:

أولاً: نحن في المناقشة الثانية وناتي ولا نجد النص الأصلي وعلى أمل بعد شهر نتذكر فهذه عملية صعبة.

ثانياً: أنا ملاحظتي على ضوء التقرير، يقول هذا القانون، أنه سوف يشمل الأسماء ويشمل من شمل بقانون العفو بإسقاط الإجراءات الجزائية عنه بمبرر توفير مال لأنه يبرئ ذمة هذا المشمول بقانون العفو، فلماذا نسقط الإجراءات الجزائية؟ هو يبرئ ذمته بتسديد ما عليه من مال للدولة فلماذا يسقط الإجراءات الجزائية.

ثالثاً: ثم في الملاحظة الثالثة يقول لامانع أن يشمل الجميع في المادة الثانية، فلنرى من هم الجميع؟ أي نسقط كل الإجراءات الجزائية عن كل المشمولين بقانون العفو، نعرف، فلنعرف ما هي التفاصيل؟

سيدي الرئيس، يوجد غموض يحتاج إلى تفصيل وإيضاح وإلا فمن غير المعقول نحن يومياً نصوت على قضية وبالتطبيق نرى المشاكل تظهر لذلك نحتاج غيضاح أكثر وإلا هذا لا يمكن الموافقة عليه.

–النائب عباس حسن موسى البياتي-:

سيدي الرئيس، هذا القانون مهم، ولكن في نقطتين-:

النقطة الأولى: (١٨٠) يوم كثيرة، أي (٦) اشهر مدة طويلة وأنت تريد ان تعطي عفو حتى الناس تعمل تسويات (٣) أشهر أو شهرين فهذا كافي.

النقطة الثانية: ليس فقط العقوبات الجزاية تسقطها، لو تقول لهم (٢٠%) تسقط من الضريبة الموجبة عليكم أو (١٠٥) أو ربع، ولكن لو تشددون، أما مجرد فقط إسقاط العقوبات الجزائية ويسدد كلها أيضاً يجد له طريقة ومبرر.

أنا أتصور الكثير من الناس عليهم ضرائب الآن والوضع الإقتصادي للبلد في الفترة الماضية كان الوضع صعب فانا ومن باب التشجيع هذه الدول تلجأ إليه وحتى تشجع التجار ورجال الأعمال تعطي محفزات لكي يبادروا وأنا أرى (١٨٠) كثيرة من حيث المدة وتضاف محفزات أخرى في ما لو مثلاً الإنسان سدد خلال هذه المدة ممكن يسقط عنه هذا القدر من النسبة وممكن أن يسقط عنه هكذا نسبة حتى يتشجعون وإلا بهذه الطريقة فقط مجرد عقوبات جزائية يمكن البعض سوف لن يسدد.

-النائب أحمد عبد الله محمد الجبوري-:

سيدي الرئيس، بخصوص قرار هيأة المسائلة والعدالة بحجز ومصادرة أكثر من (٤٠٠٠) مواطن عراقي نود أن نوضح التالي-:

أولاً: هيأة المسائلة والعدالة هي تخضع لرقابة مجلس النواب وتعمل وفقاً للقانون، ولأن القرار لا ينسجم مع توجه العراقيين في المصالحة والبدء بمرحلة جديدة ناهيك عن أكثر الأسماء تضمنت شهداء وجرحى ومتصدين للإرهاب وداعش وكذلك الأسماء تضمنت أشخاص صنفوا بأنهم أعضاء فروع وهم أعضاء شعب.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيد النائب، هذا الموضوع.

-النائب أحمد عبد الله محمد الجبوري-:

سيدي الرئيس، ولذلك، نطلب من مجلس النواب ومن الرئاسة أن تستضيف هيأة المسائلة والعدالة ونناقش هذا الموضوع وأن لا نسمح بأن تتخذ قرارات لأجل مصالح إنتخابية ودعاية إنتخابية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

يوم أمس تم إستضافة هيأة المسائلة والعدالة والسيد رئيس لجنة المسائلة والعدالة إذا يكون موجود أيضاً لديه إيضاح بهذا الخصوصوبالإمكان الإستماع إليه.

-النائب محمد ناجي محمد العسكري-:

سيدي الرئيس، هذا القانون فيه جنبة مالية، نعم، الضرائب حق ولابد أن تستوفى ولكن نحن عندما نسقط العقوبات الجزائية هذا شيء جيد، ولكن هناك من رتبت عليه ضرائب وهو غير قادر على تسديدها نتيجة عدم ممارسته لذات العمل الذي تترتب عليه الضرائب، كيف؟ هناك أصحاب محلات وتعرضت محلاتهم إلى تفجيرات ومني أصحاب المحلات بخسائر كبيرة ونحن علاوة على ما هو متضرر قد فجر محله وتعرض لخسارة ونأتي لنقول له باقي عليك ضرائب كذا وكذا، هذه الضرائب التي ترتبت عليه أرجو أن تدرس كما ترفع العقوبات الجزائية توقف هذه الضرائب وأن صاحب المحل أو صاحب المهنة لم يمارس عمله لكي تترتب عليه ضريبة ونرجو أن يؤخذ هذا الأمر بالحسبان وأن ننصف الناس الذين تعرضوا إلى مشاكل من هذا القبيل.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة، إذا لديكم رأي.

-النائب جوزيف صليوه سبي-:

في الحقيقة، يتعرض المكون الكلداني السرياني الآشوري المسيحي في العراق إلى إستهداف سياسي واضح.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيد النائب، الآن نحن أمام نقاش فإذا كان هناك موضوع آخر نستطيع أن نطرحه لا بأس ولكن ليس الآن.

-النائب جوزيف صليوه سبي-:

حسناً، يعني أنا أطالب أن يكون هنالك من وزارة الداخلية كشف لملابسات هذه الجريمة لكي يطمأن هذا المكون بأنهم أصلاء وبأن الحكومة حريصة على إبقاءهم في أرض آباءهم وأجدادهم.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة، هل لديكم رأي؟ في ما تم ذكره.

-النائبة نجيبة نجيب إبراهيم خالد-:

الذين قدموا هذه المداخلات وقد تم تسجيل هذه الملاحظات ولكن نظراً لإرتابط مشروع القانون بأعمال اللجنة القانونية أعتقد إضافة اللجنة القانونية مع اللجنتين الإقتصاد والإستثمار واللجنة المالية سوف يحقق نجاح أكثر وإنضاج أكثر لمشروع القانون قبل التصويت عليه وإذا زملائي لديهم إجابات أيضاً.

-النائب جبار عبد الخالق عبد الحسين العبادي-:

سيدي الرئيس، بالتأكيد يفترض توجد نسخة من القانون حتى يطلع عليها الإخوان ولكن في القراءة الأولى ما كانت منذ فترة طويلة، هو يتحدث عن المشمولين بموجب قانون الضرائب (١١٣) لسنة ١٩٨٢ وضريبة العقار والبعض هو لم يسدد هذه الضرائب وبالتالي هناك عقوبات جزائية وعقوبات مالية والتي تحدث عنها هي العقوبات بشقيها.

أما الفقرة الثانية التي طلبت اللجنة أن يشمل الكل هي تتحدث عن الجرائم التي لم تحرك بها دعوة جزائية أو الجرائم التي حركت بها دعوة جزائية ولكن لم يصدر بها قرار قضائي على إعتبار أن الدعاوى التي يصدر بها قرار قضائي هي أخذت حجية الحكم وبالتالي هي غير مشمولة بهذا الموضوع لذلك فإن مقترح اللجنة هي شمول الجميع إضافة إلى المقترحات التي طرحت من الإخوان في ما يتعلق بشمول المحلات التي تعرضت لحوادث الإرهاب وغيرها يفترض أن تشمل وهذا الموضوع سوف يكون محل دراسة داخل اللجنة حتى يكون جاهز للتصويت في أقرب وقت.

-النائب فارس طه فارس محمد-:

موضوع المدة، نحن نرى موضوع مدة (١٨٠) يوم وهي تسوية لأمور مالية قد تكون فيها مشاكل وقد تكون فيها بيع وشراء وتنازلات وتسويات فنرى أن المدة منطقية ومعقولة للبت وإيجاد حلول لهذه المشاكل.

-النائب محمد تقي علي المولى-:

العراق واحد موحد وبدون تمزيق وعملنا على الموضوع الذي صار حول التقسيم، كثير من الأمور التي صارت، الآن منصوبة سيطرة في سامراء يمنعون كل أهالي الموصل والاقضية التابعة من الدخول إلى بغداد، هل بغداد دولة أخرى؟ وكيف يمنعون الناس من الدخول وهذه عاصمتهم؟ وهذه الحالة غريبة وخالية من الاعراف ومخالفة للدستور ومخالفة للقانون وتسبب مشاكل كثيرة، نعم يمكن أن يسأل عن هوية الشخص ويمكن أن يرون في الحاسوب إذا كان هناك عليه منع يمنعوه أما بدون المنع ويمنعون أي شخص ويرجعوه مرة ثانية إلى الموصل،هذه مخالفة وقد تسبب مشاكل كثيرة للناس وتسبب مشاكل أمنية أيضاً. هذه الحالة أنا أرجو معالجتها.

-السيد رئيس مجلس النواب:

اللجنة الأمنية ، يؤخذ بالاعتبار ما تم ذكره.

-النائب يونادم كنا يوسف خوشابا-:

يقرأ بيان حول ارتكاب عصابة مجرمة جريمة شنيعة بحق عائلة مسيحية) .مرافق(
-النائب رياض عبدالحمزة عبدالرزاق الغريب-:

المؤسسات البلدية ذات تمويل ذاتي تعيش على الرسوم والضرائب وقد تم التصويت على مشروع قانون واردات البلدية منذ أكثر من ستة أشهر ولم تتم المصادقة على هذا القانون من قبل فخامة الرئيس والدستور أعطى مدة (١٥) يوم إلى رئيس الجمهورية للمصادقة وفي حالة عدم المصادقة، ينبغي على هيأة الرئاسة أن تكتب إلى الجريدة الرسمية لنشر القانون بجريدة الوقائع العراقية لإمكان تطبيقه وتحقيق إيرادات للبلديات وهذا من القوانين المهمة، ونحن في وقت وضع مالي سيء بحاجة إلى هذه الإيرادات.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

سأتلو أسماء الحضور والغياب وبعد ذلك المداخلات.

تجمع الكفاءات والجماهير.

النائب جواد كاظم عيدان البولاني (غير موجود). النائب هيثم رمضان (موجود.(

ائتلاف العراق.

النائب احمد عبدالله محمد موسى (موجود). النائب طالب عبد الواحد ذياب خربيط (غير موجود).النائب قتيبة الجبوري (غير موجود). النائب يحيى احمد فرج (موجود). النائب اياد عبدالجبار كريم (غير موجود.(

كتلة عراق المستقبل.

النائب ابراهيم محمد علي بحر العلوم (موجود.(

الجبهة التركمانية العراقية.

النائب ارشد رشاد الصالحي (موجود).النائب حسن توران (موجود). النائبة هناء اصغر (موجودة.(

تحالف نينوى الوطني.

النائب حنين محمد قدو (موجود). النائب محمد تقي علي (موجود.(

المكون الصابئي.

النائب حارث شنشل (موجود.(

التضامن في العراق.

النائب علي طالب عبد الحسن محسن (غير موجود.(

تحالف صلاح الدين الوطني.

النائب جاسم محمد جعفر (غير موجود.(

حزب الدعوة الإسلامية تنظيم الداخل.

النائب علي مانع عطية (موجود.(

تيار الدولة العادلة.

النائب علي صبحي كامل المالكي (غير موجود.(

قائمة الرافدين.

النائب يونادم يوسف (موجود). عماد يوحنا (غير موجود.(

المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري.

النائب رائد اسحق (غير موجود). النائب لويس كارو (موجود).(

كتلة الوركاء الديمقراطية.

النائب جوزيف صليوه (موجود).(

الحركة الازيدية من أجل الإصلاح والتقدم.

النائب حجي كندور (موجود).(

مجلس أحرار الشبك.

النائب سالم جمعة (غير موجود).(

ائتلاف الوفاء العراقي.

النائب احسان ثعبان (غير موجود).النائب فريد شعلان (غير موجود).(

التحالف المدني الديمقراطي.

النائبة شروق العبايجي (غير موجودة). النائب فائق الشيخ علي (موجود). النائب مثال جمال حسين (غير موجود).(

كتلة صادقون.

النائب حسن سالم (موجود).(

كتلة نينوى العراق.

النائب نواف سعود (غير موجود). النائب احمد مدلول الجربا (غير موجود).(

النواب المستقلون.

النائبة حنان سعيد الفتلاوي (موجودة).(

النائب مشعان ركاض الجبوري (غير موجود).(

النائب عادل نوري محمد (موجود).(

تجمع العدالة والوحدة.

النائب عامر حسين الفائز (غير موجود).(

الحزب الديمقراطي الكردستاني.

النائب أردلان نور الدين (غير موجود). النائي اسلام حسين عيسى (موجود). النائبة اشواق نجم الدين عباس (موجودة). النائبة اميرة كريم (موجودة). النائب بنكين شوكت (موجود). النائب بيريوان مصلح (غير موجودة). النائب فرزندة زبير (موجود). النائب خوشوي خليل (موجود). النائب ريناس جانو (غير موجود). النائب فرحان احمد (موجود). النائب سيروان عبدالله (غير موجود). النائب شاخه وان عبدالله (غير موجود). النائبة شيرين عبد الرحمن (موجودة). النائب طارق صديق (غير موجود). النائب عبد الوهاب علي محمود (غير موجود). النائب عثمان طاهر (غير موجود). النائب عرفات كرم (غير موجود). النائبة نجيبة نجيب (موجودة). النائبة ندى عنتر (غير موجودة).(

الاتحاد الوطني الكردستاني.

النائبة آلا تحسين حبيب (موجودة).النائب بختيار علي جبار شاويش (غير موجود). النائب بيستون عادل (غير موجود). النائبة رنكين عبدالله (موجودة). النائب ريبوار طه (موجود). النائبة ريزان دلير (موجودة). النائب سامان فتاح (موجود). النائبة سوزان بكر (موجودة). النائب شيركو ميرزا (موجود). النائب عبد القادر محمد (غير موجود).

النائب فرهاد قادر كرم (موجود). النائبة ليلى علي خضير (موجودة). النائب محمد عثمان عزيز (غير موجود). النائب شوان حويز (غير موجود). النائب نوزاد رسول (غير موجود). النائي سبهان سليمان (موجود). النائب محسن عثمان (غير موجود). النائب آريز عبد الله (غير موجود.(

حركة التغيير.

النائب أمين بكر (غير موجود).النائبة تافكة احمد (موجودة). النائب محمود رضا (موجود). النائبة سروة عبد الواحد (موجودة). النائبة شيرين رضا (موجودة). النائب كاوة محمد مولود (غير موجود). النائب مسعود حيدر (غير موجود). النائب هوشيار عبد الله (غير موجود.(

الجماعة الاسلامية الكردستانية.

النائب سليم همزة (موجود). النائبة زانا سعيد النائب (موجود). احمد حمه رشيد (موجود.(

الاتحاد الاسلامي الكردستاني.

النائبة آسيا حاجي (موجودة). النائب جمال احمد كوجر (غير موجود). النائب مثنى امين (موجود.(

التحالف الكردستاني في نينوى.

النائبة بهار سليمان (غير موجودة). النائب سوران اسماعيل (غير موجود). النائب فارس صديق (غير موجود).النائبة فيان دخيل (موجودة). النائب ماجد خلف (غير موجود). النائب عبد الباري محمد فارس (موجود). النائب محسن سعدون (موجود.(

قائمة السلام الكردستانية.

النائب ماجد خلف حمو (موجود). النائب عبد العزيز حسن علي (موجود). النائب ميديا جمال (غير موجود.(

تحالف الاصلاح الوطني.

النائب صادق رسول (موجود). النائب حيدر كاظم (موجود). النائب هلال حسين عذيب (غير موجود).النائب صباح مهدي حسين (غير موجود). النائب زاهر ياسين العبادي (غير موجود). النائب توفيق موحي (غير موجود.(

ائتلاف الفضيلة والنخب المستقلة.

النائب جمال عبدالزهرة (غير موجود). النائب عمار طعمة (موجود). النائب حسن حلبوص (موجود). النائبة علا عودة (غير موجودة). النائب عبدالحسين عزيز (موجود). النائب عقيل فاهم (غير موجود.(

ائتلاف الاحرار.

النائبة اقبال علي موات (موجودة). النائبة انغام حوشي (موجودة). النائب برهان كاظم المعموري (غير موجود). النائب جمعة ديوان (غير موجود). النائب حاكم الزاملي (غير موجود). النائب حسين حسب عبدالحسين ضايف (موجود). النائبة ختام كريم (موجودة). النائبة زينب ثابت (غير موجودة). النائبة زينب السهلاني (غير موجودة). النائب مناضل جاسم (موجود). النائب عادل مهودر(موجود). النائب عبد العزيز عبد نور (موجود). النائب عقيل عبد الحسين (موجود). النائب علي عبد الجبار(موجود). علي يوسف الشكري (موجود). النائب عواد العوادي(غير موجود). النائب غزوان فيصل(موجود). النائبة فطم مهدي حسن (موجودة). النائبة لمى جواد(غير موجودة).النائب ماجد جبار (موجود)، النائب مازن صبيح (موجود). النائب رسول صباح (غير موجود). النائب محمد هوري (موجود). النائب أياد عبد زيد (موجود). النائبة نوال جمعة (غير موجودة). النائب هاني موسى (موجود). النائبة وفاء كاظم (موجودة). النائب ياسر محمد (موجود.(

تيار النخب.

النائب رياض غالي (موجود). النائب ضياء نجم عبدالله (غير موجود). النائب ماجدة عبد الطيف (غير موجودة.(

تجمع الشراكة الوطنية.

النائب حسام علي حسين (غير موجود). النائب عودة عبد الهادي اسماعيل السعداوي (غير موجود). النائب ميثاق عبد الكاظم (موجود.(

كتلة الحكمة النيابية.

النائبة احلام سالم ثجيل (موجودة). النائبة بان عبد الرضا (غير موجودة). النائب حبيب حمزة (موجود). النائب حسن خلاطي (موجود). النائبة خديجة وادي (موجودة).النائب رحيم صيهود (غير موجود). النائب سالم صالح (غير موجود). النائب سليم شوقي (غير موجود). النائبة عبير عيسى (موجودة). النائب عزيز كاظم (موجود). النائب علي غرقان (غير موجود). النائب فرات محمد (موجود). النائب فالح ساري (غير موجود). النائب فيصل غازي (غير موجود). النائب محمد كاظم (غير موجود). النائب نيازي (موجود.(
أتلاف المواطن) :حامد موس الخضري) غير موجود (حمدية عباس) غير موجودة (عبد الكريم عبد الصاحب) غير موجود (عبد الهادي محمد تقي) غير موجود (عهود عبد الزهرة) موجودة (محمد علي حسين) موجود (فرات محسن سعيد) غير موجود (منوة شويش) غير موجود (منى قاسم) غير موجودة، حسام العقابي يثبت موجود، نحن أوشكنا أن نكمل النصاب أرجو البقاء في القاعة، (هشام راضي) غير موجود.
أتلاف الوطنية) :كامل الغريري) موجود (جميلة محمد سلطان) موجودة (جنيد محمد الكزنزان) غير موجود (حامد عبيد) غير موجود (حسن خضير) موجود (زيتون حسين) موجودة (شعلان عبد الجبار) غير موجود (صباح عبد الرسول عبد الرضا) غير موجودة (عبد الرحيم جاسم) غير موجود (عبد الكريم عبطان) موجود (عبد الكريم محمد الكزنزان) غير موجود (عبدالله حسن رشيد) غير موجود (عدنان عبد المنعم) موجود (كاظم عطية) غير موجود (محمود المشهداني) غير موجود (ميسون الدملوجي) موجودة (نايف مكيف) غير موجود (صفاء جارالله) موجود.
إئتلاف دولة القانون) :ابتسام هاشم) غير موجودة (احمد سليم.(
السيدات والسادة، نحن لدينا أتلاف دولة القانون وتحالف القوى الوطنية سوف تذكر أسمائهم، لكن استثماراً للنصاب واكتماله الآن بعدد (١٧٠)، نحن نستأنف الجلسة بعملية التصويت.

***الفقرة ثانياً: التصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠. (لجنة المرحلين والمهجرين والمغتربين، اللجنة القانونية.(**
أرجو البقاء عندنا بعض الفقرات مهمة، أن يتم عملية التصويت، أسماء دولة القانون واتحاد القوى ما أعلنت سوف اذكرها.

–النائب فرات محمد عبد حسن التميمي (نقطة نظام-:(

نحن عندنا قانون الطعن لمصلحة التقاعد جاهز للتصويت، نحن كالجنة لا نتحمل مسؤولية عدم تمريرها السيد الرئيس.

–السيد رئيس مجلس النواب-:
جاهز؟ سوف يعرض للتصويت، الآن الفقرة (٢) وبعدها حسب الجدول.

–النائب حسن توران بهاء الدين عبدالله-:

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠.

–النائب محمد علي محمد تميم-:

هذا قانون جدلي وعرض لمرتين فيما سبق، واختلفنا علية وقدمت مداخلة من النائب محمود الحسن إذا موجود يسمعني، اولاً هيأة الدعوى الملكية وجودها واستمرارها مخالف للدستور على اعتبار أن القرارات القضائية تصدر من جهة قضائية، ونحن اعترضنا عليه لأن الذي أتى من الحكومة أتى الإلغاء، اللجنة القانونية ذهبت لتوسيع الصلاحيات ولاستمرار العمل والموضوع مختلف، نحن عندنا أشكال بهذا القانون وعليه نحن قد نضطر للانسحاب في حال استمرار بالقراءة.

–النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

أولاً نحن حسب الدستور الهيأة مرتبطة بمجلس النواب، ومجلس النواب بأغلبية الثلثين هو الذي يقوم بحلها بعد أنهاء عملها بتقرير يقدم من قبل هيأة الدعوى الملكية العقارية، الذي ورد إلى مجلس النواب كتاب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء يطلب أنهاء أعمال الهيأة، اللجنة القانونية إجابة الأمانة العامة جلسنا في اجتماع مشترك مع الأخ الأمين العام

لمجلس الوزراء وقلنا بأنه ما لم نسمع من الهيأة، ويقدم لنا تقرير بأن أعمالها انتهت والمطالبات انتهت، نحن لا نمضي عملية عرضها للحل، الهيأة إجابتنا بأن أعمالنا لم تنتهي من الناحية العملية، ولكن طلب من الهيأة أن تتوقف عن استلام طلبات الناس المواطنين أصحاب الاستحقاق، وقلنا ليس من الصحيح لمجلس النواب أن يهدر طلبات أناس مستحقين قسم من الناس استلمت مستحقاتها ومطالباتها أوفيت وقسم كبير لم يتم الإيفاء بمطالباتهم وهذه ليس من الأنصاف وليس هناك عدالة، الهيأة حسب الدستور أن تنهي أعمالها ثم يقوم مجلس النواب بحلها، أما مشروع الحكومة نحن تباحثنا مع الحكومة ووصلنا إلى هذا الصيغة المطروحة أما السادة أعضاء مجلس النواب كصيغة متفق عليها مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء يمكن يحصل بها، قد يقول قائل أنها يكلف الدولة مبالغ مالية؟ جوابة بأننا وضعنا بند في القانون خولنا فيها الحكومة صلاحية دفع المستحقات عند توفر السيولة حسب السلطة التقديرية للحكومة، هي التي تقرر هذا الأمر مثل الفلاحين وغيرها من الأمور هذه مطالبات إخوان شرعية، اقصد شرعية لها خلفية شرعية وقانونية إذا تفهمون المقصد ليس من حقنا نحن أعضاء مجلس النواب أن نحجب الناس أصحاب الحقوق عن مثل هذه المطالبات، هذا الذي عندنا سيادة الرئيس ليس هناك أي مخالفة للدستور والسيد محمد تميم نحترم وجهت نظر، لا تصوت على التوسع من حق أي نائب إذا قراءة، السيد الرئيس مادة أو قراءة ولا تعجب أي نائب من حق أن لا يصوت رأي محترم.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
يعني نحن عندنا نص أتى من الحكومة، وتعديلات من اللجنة القانونية.

-النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

ولكن جلسنا مع الحكومة سيادة الرئيس ووصلنا.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
أقرأ التعديلات.

-النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

إلى هذه التعديلات بعلم الحكومة وبموافقتها وبالاتفاق معها.

-النائب مثنى امين نادر حسين-:

بقاء هذه الهيأة مهمة جداً، وهناك آلاف من القضايا التي لم تحسم إلى الآن في المناطق المتنازع عليها، وهناك بالعكس حالة الردة عن التوافق والتصالح التي كانت موجود وهناك الآن عود للاستيلاء على الأراضي في تلك المناطق من أناس أخذوها بغير حق وربما حكمت الهيأة لهم، لأن هناك نكوس في هذا الأمر وهناك تردي في الحالة الأمنية ومزيد من التوتر في تلك المنطقة، وبالتالي يجب إلغاء كل قرارات مجلس قيادة الثور التي أيضاً حكمت بأن تتحول ملكية بعض الأراضي إلى الناس، ويجب على هذه الهيأة أن تستمر بالعمل لكي تنزع الفتيل عن هذه التوترات الموجود في هذه المنطقة ويعود الناس إلى التصالح والتوافق، وان تعود الحقوق إلى أصحابه الأصليين وبالتالي.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
أرجوا حتى نحافظ على النصاب لا نسهب.

-النائب مثنى أمين نادر حسين-:

ليس هناك إسهاب، أرجو وجميع الكتل هنا تؤيد المضيء في استمرار هذه الهياة بالعمل لضرورة وجود هذه الهيأة لحل النزاعات التي توجد في تلك المناطق.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
أرجوكم السيدات والسادة البقاء في القاعة، السيد أرشد الصالحي، نحن أمام خيارين اللجنة المختصة لو نعرض عملية التصويت، وهذا السياق الطبيعي، أو ترون أن هناك حاجة لأجراء التعديلات على ضوء ما يتم تقديمه من ملاحظات، ماذا تفضلون.

-النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

السيد الرئيس، قطعنا شوط من الحوار، وكان بعضها برعاية سيادتكم وبحضور الدكتور محمد تميم المحترم وبحضور السادة النواب المعنيين بهذا الموضوع، ولم نصل إلى بصيغة متفق عليها لأن بعض المطالبات من النواب متناقضة

تماماً، هذه الصيغة الأخير التي وصلنا إليها بين الحكومة وبين أكثرية النواب، الذي لا يعجبه أن يصوت رأي محترم وأهلاً وسهلاً.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
نحن وجه الأشكال أنه تعلم.

-النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

لا يوجد استهداف إلى أي مكون في المحافظات سيادة الرئيس، انتم قلقكم في كركوك أنه المطالبات في كركوك قد تسلب أصحاب الأراضي حقوقهم وشيء ومن هذا القبيل، نحن وضعنا نص باللجنة قلنا أصحاب المطالبات من يقدم طلب إلى الهياة، الهيأة لها خيارين وسبيلين، إذا كان عين العقار باقي وموجود يعود إلى صاحبة الأصلي ويعوض الطالع على الملكية، إذا كان غير موجود وإذا دخل في المنفعة الشخصية أو المنفعة العامة يؤول إلى التعويض النقدي بعد ما يأخذ العقار من المستخدم الفعلي، الناس تريد حقوقها تعطي قطعة أرض أو أموال المهم تعطي حق، لا تخاف أنه في المستقبل يصبح هناك تغيير بالتركيبة السكانية أو شيء في كركوك هذه نحن راعينها المسألة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السيدات والسادة، إذا تسمعون الملاحظات التي تتقدم بصدد القانون، نحن نريد رأي بشأن أما أن نمضي في عملية التصويت أو نوجد إجراءات، طالما يحتاج إلى نقاش لعلهُ نرجع إلى حين حسم القضية التي يوجد بها جدل.

-النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي-:

متى يتم تأجيله؟ يجب أن نشرح القضية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
لماذا يتم شرحه الأمر واضح لدينا؟

-النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي-:

أولاً هذه حقوق الناس، ونحن سبق إتفقنا مع الإخوة من المكونات الأخرى، القضية كل ما فيها إعادة الأرض إلى صاحبها، ولا يوجد هناك متضرر منه، المتضرر الذي كان علية عقود حسمتها الدولة، يوجد فقط إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة وقانون الهيأة ما استطاعت أن تحل المشكلة، اليوم نحن من نحل الهيأة لكن تبقى المحاكم المدنية سوف تطبق نفس قانون الهيأة، ولذلك أنا لا أرى أن هناك متضرر مكون ولا يوجد تغيير ولا سكاني على الأرض إخوان نحن أكثر من مرة أتفقنا معكم، يعني تقبلون إرادة أن تصبح هناك مشكلة في كركوك، أين حقوق الناس كيف يتم إرجاعها أما أهل التسعين ما معلوم قضية.

-النائب عباس حسن موسى البياتي-:

هذه قضايا ليست سياسية، التركمان في مدينة تسعين قبل يومين قطعوا الطريق وحرقوا إطارات لأن أراضيهم، وأتت قوات لا تقبل منهم، في بغداد الكورد الفيلية لغاية الآن لديهم دعاوى غير محسومة، وإذا كانت القضية هكذا بأنها حقوق وتترتب عليها التزامات مالية فالدولة تقول أنا الكفيل بهذه الألتزامات المالية، نحنُ الآن نتكلم عن قضية، يقولون حل النزاعات الملكية، هيأة النزاعات الملكية يجب أن تقول أنا أتممت عملي حتى عندما نقوم بحل النزاعات الملكية، ليضعوا لنا الإخوان قيود حتى يطمأنوا، يضعون قيد أو قيدين حتى يطمأنوا، أما حل النزاعات والناس حقوقها باقية معلّقة، التركمان، الكورد الفيلية، أين يذهبون؟

السيد رئيس مجلس النواب-:

يجب أن ننتهي حتى نعتمد الصيغة، فقط الحفاظ على النصاب.

-النائب خالد حمد علاوي المفرجي-:

هذا الموضوع ليس بجديد، هذا الموضوع منذُ (١٠) سنوات، والمحاكم المختصة حسمت جميع القضايا والدعاوى بهذا الخصوص. ولكن أنت تعلم الشخص إذا الدعوى الخاصة بهِ لم تُحسم بالطريقة التي يُريدها من المؤكد سوف يعترض.

السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، لا مداخلات، الفكرة واضحة، لنستكمل عملية التصويت فيما هو متفق عليه، أذا تأذنون اللجنة القانونية أن نبدأ بإستكمال عملية التصويت على مقترح قانون نقابة التمريض، وسوف نناقشكم كلجنة قانونية بالصيغة التي نستطيع أن نعتمدها، فقط أفهمني، نحنُ الآن نُريد نصاب، سوف أتكلم معك بصراحة، كل طرف حجتهُ أذا مضى القانون سوف أكسر النصاب، وسوف يضعنا في حرج من الأمر، فأما نتفاهم على أقل تقدير، والموضوع ليس من الصعب التفاهم بصددهِ، وأكثر من جلسة أنتم عقدتم، وضعناه على جدول الأعمال، فيجب أن تجدو لنا صيغة.

-النائب ريبوار طه مصطفى احمد-:

هيأة نزاعات الملكية هي التي سوف تكون الفيصل لحل النزاع بين كلا الطرفين، من يُطالب بالحقوق ومن يُريد أن يستولي على حقوق الآخرين، لذلك سيادة الرئيس، نحنُ نرجو من سيادتكم ومن اللجنة الموقرة، اللجنة القانونية بالأخص ونشكر جهودهم للتعديل على هذا القانون، لأن هذا حق، والكثير من المواطنين في كركوك يطالبون بهذه الحقوق، والهيأة التي سوف تنظر بالقضايا وهي التي تحسمها وهي التي سوف تكون الفيصل لحل هذه النزاعات، لا يجب أن يكون هناك قلق لمن يُريد عدم المضي بتشريع هذا التعديل، لذلك نحنُ نؤيد هذا التعديل، ونتمنى من هيأة الرئاسة الموافقة على قرأته والتصويت عليه.

السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة القانونية احسموا الموضوع، حتى نستطيع الموازنة بين أن ننجز القانون بالتصويت أو ننجز غيره.

-النائب حسن توران بهاء الدين سعيد-:

المسألة لا تتعلق بمحافظة واحدة في العراق، توجد مشاكل في جميع المحافظات العراقية، سواء في كركوك، بغداد، كربلاء، النجف، ذي قار، العمارة، في محافظات متعددة، هذا القانون أتى شامل لمعالجة جميع هذه المشاكل، وبالتالي كان هناك تواصل مع الحكومة، وأيضاً مع هيأة النزاعات الملكية، وعُقدت جولات متعددة، أنا أستغرب من شيء واحد فقط أنهُ كل ما أُدرج القانون للتصويت تُثار المشاكل ضد القانون؟ أين كانت المقترحات حتى نُعالجها أذا توجد ثغرات في القانون؟ تعويق هذا القانون لعدة مرات الى أن وصل لهذه المرحلة ليس بالشيء الصحيح، واللجنة القانونية بالأجماع مع تمرير القانون والتصويت عليه هذا اليوم.

-النائب امين بكر محمد محمود-:

نحنُ أتفقنا على الصيغة المطروحة اليوم للتصويت، أتفقنا على التباحث مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وليس من اجتهاد اللجنة القانونية، بعدما أستعلمنا رأي الهيأة أنهُ الكثير من المواضيع والكثير من الدعاوى لم تُحسم لغاية الآن، والكثير من الناس طالبوا بإرجاع حقوقهم، ولغاية الآن لم تُرجع الهيأة أو الحكومة حقوقهم، فلذلك نحنُ أضطررنا إلى فتح وتمديد مدة عمل الهيأة، ولكي يوفي الناس حقوقهم، وهذا ما توصلنا بهِ مع الحكومة وليس فقط من اجتهاد اللجنة القانونية هذا الأمر الذي تقدم للتصويت.

السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، ما هو الرأي الآن؟ أذا نمضي بعملية التصويت سوف ينكسر النصاب، فقط البقاء في القاعة.

-النائب على محمد حسين علي الأديب-:

حسب ما موجود بالدستور، هيأة النزاعات الملكية من الهيئات التي يمكن أن ترفع تقرير وتطلب حل نفسها، ليس من حق الأمانة ولا مجلس الوزراء ولا مجلس النواب أن يوقف العمل، وإنما عندما تُقدم تقريرها النهائي الى مجلس النواب، مجلس النواب يُصادق على عملية حل هيأة النزاعات الملكية، السؤال من قرر أيقاف العمل في هيأة النزاعات الملكية؟ من أين صدر هذا القرار؟ لغاية الآن لم يمر علينا شيء في مجلس النواب الذي هو بالحقيقة من مسؤوليتنا، فالسؤال نحنُ لا نحتاج لا الى تعديل ولا الى قانون جديد على الأطلاق، أنما تستمر هيأة النزاعات الملكية بعملها حتى تُرفع التقرير الى مجلس النواب، هذا ما موضوع في الدستور.

-النائبة لقاء مهدي وردي حمد-:

شكراً سيادة الرئيس.

١. ملاحظتنا أن اللجنة القانونية لم تأخذ بنظر الاعتبار تقرير لجنة المرحلين المختصين التي هي من ضمن اختصاص قانون هيأة دعاوى الملكية، وكان أعتراضنا أن تدخل ملاحظاتنا داخل تقرير أو التعديلات في القانون.

٢. وصل تقرير هيأة الدعاوى الملكية الى لجنة المرحلين بإيقاف عملها منذُ الدورة السابقة، حسب القرارات والأستبيانات التي وصلتنا الى اللجنة (٩٨%) أنجزت معاملاتها، فقط بقيت أن هناك بعض المكاتب في محافظة كركوك لأن هناك بعض القضايا، وهناك قضايا تم الطعن بها لثلاث مرات، كركوك فقط البيانات موجودة في لجنة المرحلين، وأنا أعترض أنهُ دائماً ما تأخذ اللجنة القانونية دور اللجان الأخرى ولا تعترف بتقارير هذه اللجان، فالتقارير وصلت سيادة الرئيس، وهيأة الدعاوى الملكية هي من طلبت إيقاف عملها.
السيد رئيس مجلس النواب-:

الآن نشرع بفقرة أخرى، جميع المحافظات التي تم ذكرها، وجهتي نظر واضحة بالنسبة لنا، لكن نحنُ نتكلم عن الآلية التي نُحافظ فيها على النصاب وإنجاز تشريعات أساسية.

–النائب حسن توران بهاء الدين سعيد-:

سيدي الرئيس، هذا تشريع أساسي، الذي عليه اعتراض ممكن أن يعترض في التصويت.

السيد رئيس مجلس النواب-:

لا يُنكر أن يكون تشريع أساسي، السيد النائب مرة أخرى، الموضوع أما يتم حسمهُ قبل أن يُعرض للتصويت حتى لا يحدث عليه اختلاف كبير، ومع ذلك هذا لا يعني رفعهُ من الجدول، نبقيه على الجدول الى حين التوصل الى صيغة جاهزة للعرض.

–النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

سيدي الرئيس أذا تسمح لي فقط أُريد أن اوضح توضيح بسيط للسادة النواب، الآن الوضع الحالي هيأة دعاوى الملكية العقارية أصابها الشلل، لا تستطيع أن تستلم طلبات من المواطنين، ونحنُ كمجلس نواب لم نتخذ قرار بتمديد عملها أو حلها وأصبح الوضع معلّق، المواطنين أصبحت حقوقها بين السماء والأرض بسبب مواقف أعتبرها غير واضحة من الأخوة، نحنُ لم نستلم أي طلب من لجنة المرحلين بخصوص تعديل مادة او مقترح، الاعتراض أتى من الأخوة على مبدأ التشريع للقانون، مبدأ تشريع القانون مُعترضين عليه، وأردنا أن نفهم منهم ما هو السبب؟ ما هي المخاوف؟ لم يقدموا لنا سوى مخاوف تغيير التركيبة السكانية.

السيد رئيس مجلس النواب-:

السيد عضو اللجنة القانونية والأخوة الأكارم في اللجنة القانونية، الآن أذا أعرض الموضوع للتصويت سوف يختل النصاب فلا نصل الى نتيجة، أتركونا نذهب الى فقرة أخرى ونترك لكم مجال للبحث ونحنُ نشترك معكم وندرجهُ على الجدول ويستمر درجهُ على الجدول الى الطريقة التي يمكن أن نتوافق بها بشكل كامل.

–النائب حسن حلبوص حمزة الشمري-:

أذا تسمح لي، أذا الأخوة في لجنة المرحلين الست (لقاء) أو أي شخص أخر أستاذ (رعد)، يجلسون معنا يريدون اليوم أو غداً نجلس بحيث نأتي للتصويت حتماً، أذا لديهم ملاحظات على التفصيل نحنُ معهم، لكن أذا يقول لدي أشكال على مبدأ التشريع هذا كلام آخر، من غير الصحيح أن نُعطل التشريع من أجل شخص لديه رفض مبدئي.

–النائب قاسم حسن ساجت العبودي-:

أقترح أن اللجنة القانونية مع لجنة المرحلين أن نجلس لمدة نصف ساعة، ونصل الى أتفاق ثم نُعاود الى التصويت على القانون، أذا لم نتفق.

السيد رئيس مجلس النواب-:

أذاً يُترك للجنة القانونية أمر المداولة الى حين الوصول الى صيغة، متى يتم اليوم؟ أو في جلسة قادمة، لا بأس اليوم.

يتم التوصل الى أتفاق والحفاظ على النصاب، تفضلوا لجنة مؤسسات المجتمع المدني لإستكمال ما تبقى من فقرات بمقترح قانون نقابة التمريض.

–النائب تافكه احمد ميرزا محمد-:

نحنُ قرأنا المادة (١١) ولكن لم نصوت عليها، أرجو التصويت على المادة (١١) صفحة (١٧.(

السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، التصويت على المادة (١١.(

)تم التصويت بالموافقة.(

أرجو أن أي موضوع فيهِ خلاف، لماذا تخرجون السيدات والسادة؟

-النائب تافكه احمد ميرزا محمد-:

هذا القانون إذا كنا نحن نشرعه بمجلس النواب إلى الفئة المستهدفة، وهم لديهم مشاكل اكثر من مرة من التمريض، وجاءوا عندكم وشكلوا لجنة، ولم يتفقوا مع لجنة منظمات المجتمع المدني ولجنة الصحة على هذا الموضوع، وبالأخير نحن قانوننا يجب أن نخدم هذه الفئة، بوقت هم يقولون نحن لا نخدم فئتنا، وبعد ذلك أنا اتوقع أن النصاب غير مكتمل للتصويت، أذا نؤجل هذا الأسبوع حتى لجنة منظمات المجتمع المدني مصرين لخدمة هذه الفئة يجب أن نجتمع معهم ونتفق على صيغة المشروع.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أولاً: أحسبوا النصاب، العدد.

ثانياً: اللجنة ما هو رأيكم؟

-النائب ريزان دلير مصطفى علي-:

هذا القانون بموافقة وزارة الصحة، وشكلنا اللجنة، وأجتمعنا (٢٨) مرة مع الممرضين والممرضات وبموافقة وزارة الصحة، وهذا القانون إذا لم نصوت عليه العراق سوف يخسر، لأن العراق دفع إلى مجلس التمريض العربي النقود ولكن القانون غير موجود، ووزارة الصحة أوقفت تشكيل مجلس التمريض العراقي بانتظار تشريع القانون، إذا أردتم أن تعاقبوا العراق فلا تصوتوا على القانون.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

حول هذا الأمر، نحن ليس لدينا أي أمر سوى أن نعرضه للتصويت، من يؤيد التصويت؟

-النائب مناضل جاسم محمد الموسوي-:

يقرأ المادة (١٢) من مقترح قانون نقابة التمريض.

)تم التصويت بالموافقة.(

يقرأ المادة (١٣) من مقترح قانون نقابة التمريض.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أحسبوا النصاب، النصاب أختل الآن.

-النائب تافكه احمد ميرزا محمد-:

أريد أن أوضح نقطة، هذا القانون يشمل (١٧٥) ألف شخص، وهو قانون لتنظيم المهنة، ونحن مجلس النواب العراق مسؤولين على عدم التصويت على هذا القانون.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة النصاب أختل الآن.

–النائب صالح مهدي مطلب الحسناوي-:

هناك فئتين وظيفيتين في وزارة الصحة.

الفئة الاولى: فئة التمريضيين.

الفئة الثانية: فئة المهن الصحية.

وهنا قانونين، الأول ينظم عمل التمريضيين بنقابة تسمى نقابة التمريض، والثاني ينظم عمل المهن الصحية بقانون يسمى قانون المهن الصحية، وهذا الأتفاق تم مع وزارة الصحة ومع من يمثلون النقابات الآن، بعض التفاصيل البسيطة من الممكن تجاوزها هنا وهناك، المبدأ قانون ينظم عمل التمريض وقانون ينظم عمل المهن الصحية وحصلت موافقة وزارة الصحة وأكثر من (٢٠) أجتماع خلال السنة الماضية بخصوص هذا الموضوع، أعتقد هذا القانون منذ عام ٢٠٠٨ إلى الآن لم يمضي، الفرصة الوحيدة الآن هو أن نشرعه ونصوت عليه، بالتالي سوف نساهم في تنظيم عمل وزارة الصحة وتنظيم عمل التمريضيين في القطاع العام والقطاع الخاص.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

السيدات والسادة، سير الجلسة فليأخذ الأنتظام الآتي، طلما النصاب أختل الآن، سوف نترك فرصة لمن يتداول بشأن القانون المختلف عليه ضمن اللجنة القانونية، نحن مستمرين بمناقشة الفقرات التي لا تحتاج إلى نصاب، ثم إذا أكتمل النصاب اليوم سوف نمضي بالقرارات والمسائل المتعلقة، إذا لم يكتمل سوف يتم تحديد موعد جلسة خاصة بعملية التصويت، وسوف نعلمكم سلفاً بالمواضيع التي تحتاج إلى تصويت لغرض الأستعداد لها، وقبل ذلك نحن لدينا التشريعات الآتية:

١. مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة دعاوى الملكيةأأأاااااا.
٢. مشروع قانون الطعن لمصلحة القانون في الأحكام والقرارات الخاصة بالملكية العقارية.
٣. مشروع قانون دمج وإلغاء الوزارات.
٤. مشروع قانون التعديل الثاني لقانون الأندية الرياضية.
٥. مشروع قانون التعديل السادس لقانون التنفيذ.
٦. مقترح قانون معهد الإدارة الرياضية.
٧. مشروع قانون المساءلة والعدالة وحظر حزب البعث.
٨. مشروع قانون إتحاد الناشرين العراقيين.
٩. مشروع قانون نقابة التمريض.
١٠. مقترح قانون هيأة الإعلام والأتصالات.
١١. قانون متعلق باللجنة الأولمبية بإلغاء أمر سلطة الأئتلاف المؤقت رقم (٢).(
١٢. قرارات البعض منها يتعلق بإلغاء قرار وزارة الصحة بإنهاء خدمات مجموعة منتسبي صحة نينوى.
١٣. قرار متعلق بمنع إستيراد محصول الطماطم.
١٤. قرار بإلزام مؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين في الحكومة الإتحادية التنسيق الكامل بتوحيد التعليمات السياسات.
١٥. قرار للتصويت على المرشحين للجنة التحقيقية بخصوص قضاء طوزخورماتو.
١٦. قرارات أخرى قدمت الآن منها ما يتعلق بتخفيض الرسوم والضريبة المفروضة على مستلم بطاقة الناخب بالعموم.
١٧. قرارات أخرى تتعلق بالتعليم والتربية.
١٨. مسائل تتعلق بالقُضاة.
١٩. مسائل تتعلق باللجان التحقيقية كافة والتوصيات المقدمة من قبلها.
٢٠. قرارات تتعلق بالأراضي الزراعية.
٢١. قرارات تتعلق باللجان التحقيقية.

هذه المسائل التي ذكرتها الآن سوف يتم تحديد موعد لغرض حضور السيدات والسادة الأعضاء للتصويت فقط، فقط التصويت لا يوجد لدينا غير التصويت، أما في هذه الجلسة، سوف نتم ما يحتاج إلى نقاش وقراءة أولى، ولذلك لجنة الزراعة والمياه والاهوار واللجنة المالية يتفضلون بقراءة تقرير مشروع قانون إستيفاء أجر المثل عن الأراضي المملوكة للدولة المتَصرف فيها لأغراض غير زراعية، سوف نحدد موعد جلسة التصويت، لكن الآن سوف نتم الفقرات المتعلقة بهذا الجانب.

–النائب رياض غالي مفتن راضي-:

أطالب هيأة الرئاسة بإعادة قراءة الأسماء لتسجيل الغياب، نحن اليوم لماذا جئنا؟ لم نعمل أي شيء لحد الآن إذا نؤجل إلى جلسة أخرى، أدعو هيأة الرئاسة وبالكتل وبالأسماء.

أولاً: نبدأ بكتلة رئيس مجلس النواب.

ثانياً: قبل عدة أيام في قانون الأعدادية لم يكن هناك نصاب ومضت الفقرة.

اليوم قوانين مهمة المهن الصحية والتمريض والكثير من القوانين المهمة، سيادة رئيس المجلس أطلب أن تعلن الأسماء والذي لا يحضر يكن عليه الغياب مضاعف، نحن قلنا (١) مليون فليكن (٣) ملايين أو (٤) ملايين.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

نحن بعد قراءة الفقرات التي لا تحتاج إلى تصويت سوف نعود مجدداً لقراءة أسماء السيدات والسادة النواب الموجودين.

-النائب محمد ناجي محمد علي العسكري-:

ضمن القوانين التي ذكرتها للتصويت يوجد لدينا قانون الحد من العشوائيات، هذا قانون جاهز للتصويت ومهم والكثير ينتظرنا منه.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

تم تقديمه وتمت الموافقة على درجه على جدول الأعمال، نحن لدينا أيضاً مقترح قانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون مُقدَم من لجنة الثقافة، من بين القوانين الأساسية.

-النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

قبل سنة أو أكثر قدمت مقترح قانون يخص شريحة المبعدين من الكويت (البدون)، وحضرتك في أكثر من جلسة ومداخلة أوعزت إلى الدائرة البرلمانية واللجنة المختصة لإدراجه ضمن جدول الأعمال ضمن المقترحات لغرض التصويت عليه، فتفاجئت اليوم ونحن في الأيام الأخيرة من عمر مجلس النواب غير موجود على جدول الأعمال، هؤلاء شريحة تعدادها (٧٥) ألف هؤلاء المواطنين مظلومين لم يحصلوا على حقوقهم لا من الكويت ولا من العراق، لا تعيينات ولا أراضي ولا تعويضات ولا أي شيء آخر، أردنا أن ننصفهم بهذا المقترح وإلحاقهم بالمادة (١٤٠) لكي يحصلوا على شيء بسيط من حقوقهم على الأقل.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

سوف أترك مجال للمداخلات ولكن فلنتم الجدول، اللجنة المالية ولجنة الزراعة والمياه فليتفضلوا بقراءة التقرير الفقرة السادسة والعشرين.

-النائب عبد الجبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي-:

يقرأ تقرير ومناقشة مشروع قانون إستيفاء أجر المثل عن الأراضي المملوكة للدولة المتصرف فيها لأغراض غير الزراعية.

-النائبة ايمان رشيد حميد العبيدي-:

تُكمل قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون إستيفاء أجر المثل عن الأراضي المملوكة للدولة المتصرف فيها لأغراض غير الزراعية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

هل توجد مداخلات؟ لا توجد مداخلات، هناك مداخلات موجودة.

-النائب حيدر عبد الكاظم نعيمه الفوادي-:
حقيقةً مشروع قانون إستيفاء إيجار المثل عن الأراضي المملوكة للدولة المتصرف فيها لأغراض غير زراعية، هذا المشروع مهم جداً هنالك مشاكل أجتماعية ومشاكل أقتصادية وكذلك هناك مشاكل أمنية بين أصحاب قطع الأراضي

الزراعية العشوائيات العائدة إلى الأشخاص وبين الدولة، بالتالي هنالك حظر لإدخال مواد البناء وهنالك بطالة أصبحت في مناطق شاطئ التاجي أو دوانم الشعلة والخطيب أو حي العدل أو المناطق الأخرى في بغداد لذلك هذا المشروع مهم جداً، أطلب من الإخوة في اللجنة الإسراع بالقراءة الثانية ومن ثم التصويت عليه من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب مع مراعاة أستيفاء الاموال على أن تكون تتناسب مع المستوى المعاشي للمواطن العراقي.

-النائب اسكندر جواد حسن وتوت-:

اليوم المزارع يعاني معاناة كبيرة ويتحمل كاهله الكثير من خلال شحة المياه والأستيراد الموجود من الخارج الذي يضاهي الأنتاج العراقي، هناك الكثير من المزارعين أخذوا سلف للمكائن الزراعية، ولم يتمكنوا من أستيفاء أقساط تلك المكائن، وتوجد دعاوى عليهم، لذلك نأمل من هيأة الرئاسة أن تأخذ ذلك بنظر الأعتبار، أما تمديد الفترة او اعفائهم من تلك الأقساط هذا جانب.

الجانب الثاني: نطلب من هيأة الرئاسة بخصوص شحة المياه تم تشكيل لجنة نطالب بإجراءات سريعة وقرارات شجاعة بشأن مسألة المياه التي تدخل العراق، إضافة إلى وجودك مع رئاسة الوزراء والحكومة لكي تضغط عليهم في هذا المجال، وتضغط عليهم في مسألة المفصولين والمفسوخة عقودهم.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجنة هل لديكم رأي أو ننتقل لفقرة اخرى؟

***الفقرة الخامسة والعشرين: تقرير ومناقشة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تدرج ذوي المهن الصحية والطبية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠. (لجنة الصحة والبيئة.(**
لجنة الصحة والبيئة هل التقرير جاهز؟ غير جاهز، يؤجل لحين جهوزية التقرير.

***الفقرة السابعة والعشرين: تقرير ومناقشة مقترح قانون اللجنة الأولمبية. (لجنة الشباب والرياضة.(**
-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

يقرأ تقرير مقترح قانون اللجنة الأولمبية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

هل توجد مداخلات؟

-النائب رياض عبدالحمزة عبدالرزاق الغريب-:

هذا المشروع مهم جداً ينبغي تشريعه سريعاً لإلغاء قانون اللجنة الأولمبية العراقية السابق كونه قانون تعسفي، يعطي الصلاحيات لرئيسه أبن الطاغية (عدي) صلاحيات تقييد الحريات والاختيار للرياضيين والممارسات غير الإنسانية وغير الأخلاقية في الاعتقال والتعذيب وقد عانى الرياضيين في تلك الفترة العصيبة معاناة كبيرة، هذا المشروع يعطي فرصة للحكومة العراقية لدعم وتطوير الرياضة العراقية على أن يراعى الميثاق الأولمبي العالمي وأن لا يتقاطع معه، إذا قررت المحكمة الإتحادية العليا في قرارها المرقم (٢٠١٧/١٤٤) في ٢٠١٨/١/٢٩، إعادة تأسيس اللجنة الاولمبية العراقية وفق أُطر جديدة تتماشى والنهج الديمقراطي الذي سلكه العراق بعد سقوط النظام وفق أحكام الميثاق الاولمبي العالمي، لذا أطالب السادة النواب التصويت على هذا المشروع.

-النائب حسن خلاطي نصيف-:

واضح اليوم قضية الرياضة تشهد تطور كبير وهنالك نجاحات كبيرة في هذا المجال، نعتقد أنه هذا القانون سوف يسهم بشكل كبير في تطوير الرياضة العراقية.

الملاحظ على اللجنة أنها مع اعتزازنا بجهودها لكنها أخذت وقت طويل باعتبار القانون من ٢٠١٥ على ما أعتقد، نأمل ان شاء الله أنه يرى هذا القانون طريقه للتشريع بما يسهم في تطوير الرياضة العراقية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
اللجنة، هل لديكم رأي؟

-النائب جاسم محمد جعفر كاظم-:

سيدي الرئيس نحن من ٢٠١٥ حضرنا نفس هذا القانون ولكن كتاب وزارة الشباب الذي وصل الى جنابكم والزام جنابكم لنا بأن هذا القانون يجب أن يتم التدارس مع وزارة الشباب والرياضة والوزارة شكلت لجان وكان لنا ممثل معهم ولكن مع الأسف أخروه وأجلوه الى أن أصابنا اليأس، بالتالي الأحداث الأخيرة التي جنابك حاضر فيها عندما جاء (حيدر فرمان)، هنالك بصراحة مشكلة في وضع اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، أتمنى ان نستعجل في أسرع فرصة ممكنة وفي هذا بصراحة في هذا الضرف وفي هذا الفصل التشريعي أن يتم اقرار قانون الاولمبية وإلا اذا تأجل أتصور سوف تكون مشكلة بيننا وبين اللجنة الاولمبية الدولية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
***الفقرة الخامسة والعشرين: تقرير ومناقشة مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تدرج ذوي المهن الصحية والطبية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠. (لجنة الصحة والبيئة.(**
-النائب حسن خلاطي نصيف-:

يقرأ تقرير مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠.

-النائبة خولة منفي جودة عوفي-:

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠.

-النائبة غادة محمد نوري مطلك-:

تكمل قراءة تقرير مقترح قانون التعديل الثالث لقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة ٢٠٠٠.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
***الفقرة الثامنة والعشرون: تقرير ومناقشة مشروع قانون اللاجئين. (لجنة المرحلين والمهجرين والمغتربين، لجنة العلاقات الخارجية، لجنة حقوق الانسان، لجنة الأمن والدفاع.(**
تؤجل هذه الفقرة.

***الآن القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون، تفضلوا.**
-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

تقرأ القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة سروه عبد الواحد قادر-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة سروه عبد الواحد قادر-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة سروه عبد الواحد قادر-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة سروه عبد الواحد قادر-:

تكمل القراءة الأولى قانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة سروه عبد الواحد قادر-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

تكمل القراءة الأولى لقانون الهيأة الوطنية للثقافة والفنون.

-النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي-:

من الناحية المبدئية نحن مع دعم النشاط الثقافي الإيجابي البسول البناء، ولكن نحتاج أن نفهم هل هذا التشكيل هو بديل وزارة الثقافة أم اضافة لمهام جديدة، اذا اضافة يمكن تعديل بقانون وزارة الثقافة لأنه حتى المادة (١٠٨) التي هي تمثل الاساس الدستوري لاستحداث هيئات جديدة مشترطة أو مقيدة بوجود ضرورة، فإذا توجد جهة هي تؤدي هذه النشاطات المماثلة أو المذكورة، لهذا ليكون تعديل أو يكون تطوير مثلاً في مهامها بواجباتها بأنشطتها أما هذا التعدد في نفس النشاط هيأة و وزارة أنا أعتقد هذا خلاف في شيء.

-السيد همام باقر عبدالمجيد حمودي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب-:(

هو اعتراض من حيث المبدأ يعني.

-النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي-:

يعني هذا السؤال اذا يجاوبوه جواب مقنع لا نعترض لكن اذا جوابهم غير مقنع نعترض من الناحية المبدئية، معلق اعتراضنا على الجواب، جواب اللجنة.

-النائبة ميسون سالم فاروق الدملوجي-:

هذا جاءنا من مجموعة نقابات واتحادات وجمعيات يعني متضمنين فيها جميعهم يحتاجون هذا، وفيه جنبة مالية كبيرة (١%) من الموازنة يعني هي ليست مزاح، فنحن قلنا نقراه قراءة أولى ونرسله الى الحكومة تدرس هذه الجوانب ما يحتاجوه وما لا يحتاجوه ليس أكثر يعني.

-السيد همام باقر عبدالمجيد حمودي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب-:(

استاذ عمار لديك اعتراض من حيث المبدأ لو اقتنعت، لم تقتنع يعني.

فيوجد اعتراض من حيث المبدأ أن شاء الله يتم التصويت عليه.

أخر الفقرات في هذه الجلسة تقرير مقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قراءة ثانية.

-النائب ناظم كاطع رسن الساعدي (نقطة نظام-:(

بالنسبة للجنة الخدمات والاعمار النيابية لدينا قوانين مهمة جداً ونحن نشارف على انتهاء هذه الدورة، اطلب من سيادتكم ادراج تلك القوانين منها قانون معالجة التجاوزات وقانون افراز الاراضي والبساتين ضمن التصميم الاساسي وقانون حماية المهندسين وقوانين اخرى مهمة.

كذلك سيادة الرئيس لدي حقيقة اطلب تعديل قانون انتخابات المحافظات كونه شمل الموظفين من وكيل وزير و مدير الناحية والمحافظ بأن يستقيل قبل ستة أشهر وهذا يخلق لنا شكل من اشكال خرق الحريات والدستور.

–السيد همام باقر عبدالمجيد حمودي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب-:(

تم ادراجها ان شاء الله في اجتماعنا القادم.

–النائب حسن توران بهاء الدين عبدالله-:

يقرأ تقرير مقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

–السيد همام باقر عبدالمجيد حمودي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب-:(

يحال الى التصويت ان شاء الله الاجتماع القادم.

ترفع الجلسة الى يوم الخميس الساعة الحادية عشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة (٢:٢٠) ظهراً.

****

****

***